جـــــامعة قـــــاصـــدي مـربـــاح ورقـــلة
كلية العلوم الإنســانية والاجتمــاعية
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر
تخصص تخطيط سكاني والتنمية

أثر النمو السكاني في ولاية ورقلة على ظاهرة الجريمة دراسة تحليلية خلال الفترة 2009-2018

من إعداد الطالب:بن صافية بلال
صححت بتاريخ: 2020/2019

من طرف اللجنة المتكونة من السادة :
الدكتور(ة) /أحمد شماني (جامعة قاصدي مرباح .ورقلة) رئيسا.
الدكتور / د عمر طعبة(جامعة قاصدي مرباح .ورقلة) مشرفا ومقررا.
الأستاذ(ة) /بوحفص بوزيد (جامعة قاصدي مرباح .ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية : 2020/2019

جـــــامعة قـــــاصـــدي مـربـــاح ورقـــلة
كلية العلوم الإنســانية والاجتمــاعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر
تخصص تخطيط سكاني والتنمية

أثر النمو السكاني في ولاية ورقلة على ظاهرة الجريمة دراسة تحليلية خلال الفترة 2009-2018

من إعداد الطالب:بن صافية بلال

صححت بتاريخ: 2020/2019

من طرف اللجنة المتكونة من السادة :

الدكتور(ة) /أحمد شماني (جامعة قاصدي مرباح .ورقلة) رئيسا.

الدكتور / د عمر طعبة(جامعة قاصدي مرباح .ورقلة) مشرفا ومقررا.

الأستاذ(ة) /بوحفص بوزيد (جامعة قاصدي مرباح .ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية : 2020/2019

الاهداء

الى كل من علمني حرفا .فكلمة فجملة.

الى كل من البسني بالعلم لباس المعرفة والكرم

وجردني من جهل العقول البالية .

الى من تجرعت كاس الشقاء لتسقيني قطرات من الحب

الى الواحة التي تهدا عليها احزاني

والنسمةالتي تروي للناس الحاني

الى التي عندما انظرفي عينيها ارى بريق الحياة

الى جنتي الى امي

والى من حصد الاشواك عن طريقي ليمهد لي مسار الدرب الى قدوتي ابي

الى اخوتي واخواتي يغمرني الحب عند مراهم الى اولاد اختي وبنات اختي

الى كل من تذكرني بدعوة صادقة بظهر الغيب

الى نفسي الي اهدي تخرجي ومكان بالامر الهين البسيط وربي على ما اقول شهيد

شكروعرفان

اول من يشكرويحمد حمدا طيبا مباركا فيه.ملك السموات والارض وما بينهما

هو من خلقني وجعل لي من الدنيا نصيب . ووفقني بجوده وكرمه الى ما انا عليه اليوم . الحمدوالشكر لله الواحد الاحد القيوم

الشطرموصول الى كل معلم ادى امانته و افانا بنورعلمه منذ نعومة انامليي

الي يومنا هذا

والشكرالى استاذي الفاضل الدكتورعمرطعبة

والى كل اساتذة رواد قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

كما اشكركل من قدم لي يد العونمن قريب اوبعيد

وفي الاخيرادعوالله ان يروقنا التوفيق والسداد

ويجعلنا ولكم من كل خيرونصيب والى كل خيرسبيل

ملخص الدراسة

تقوم مكونات النمو السكاني من مواليد ووفيات والهجرة على تحديد اتجاه وحجم السكان سواء بالزيادة أو بالنقصان، حيث يصاحب هذا الزيادة في النمو السكاني ارتفاع في معدلات الإجرام، وللوقوف على واقع الإجرام في ولاية ورقلة ومعرفة أسبابه وحصرها على نطاق واسع تم التطرق إلى كيفية تأثير المتغيرات الديموغرافية على تنامي ظاهرة المخدرات .

مرورا من الفرضيات المنتهجة وتحليل المعطيات المتحصل عليها , تم التوصل إلىإن ظاهرة الجريمة بالأخص المخدرات في ولاية ورقلة تتأثر بالتوزيع الجغرافي للسكان الحالة الفردية السن .

الكلمات الدالة : عدد السكان – الحالة الفردية –السن –الجريمة –المخدرات

résumé

Les composantes de la croissance démographique, telles que les naissances, les décès et l'immigration, reposent sur la détermination de la direction et de la taille de la population, qu'il s'agisse d'augmentation ou de diminution, car cette augmentation de la croissance démographique s'accompagne d'une augmentation des taux de criminalité. Sur le phénomène croissant des drogues.

A travers les hypothèses retenues et l'analyse des données obtenues, il a été conclu que le phénomène de la criminalité en particulier des drogues dans la wilaya de Ouargla est affecté par la répartition géographique de la population, le statut individuel et l'âge.

Mots clés: Population – Statut individuel – Âge – Crime – Drogues

summary

The components of population growth, such as births, deaths and immigration, are based on determining the direction and size of the population, whether increase or decrease, as this increase in population growth is accompanied by a rise in crime rates. On the growing phenomenon of drugs.

Through the assumptions used and the analysis of the data obtained, it was concluded that the phenomenon of crime in particular drugs in the wilaya of Ouargla is affected by the geographical distribution of the population, individual status, and age.

Key words: Population – Individual Status – Age – Crime – Drugs

فـــهرس المحتـــويـــــات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	i
–الشكر والعرفان	ii
–ملخص الدراسة باللغة العربية	iii
–قائمة الجداول	v
– قائمة الأشكال	vii
–مقدمة	أ – ب
القـــــسم الأول : (الجانب النظري للدراسة)	
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة	
1. إشكالية الدراسة	03
2.تساؤلات الدراسة	05
3.فرضيات الدراسة	05
4.أسباب اختيار موضوع الدراسة	05
5.أهداف الدراسة	07
6.أهمية الدراسة	07
7. حدود الدراسة	08
8. منهج الدراسة	08
9.مفاهيم الدراسة	08
10. الدراسات السابقة	**12**
الفصل الثاني : الوضعية الديمغرافية في ورقلة	
تمهيد	16
أولا: أهمية النمو السكاني	17
ثانيا: العوامل المؤثرة في النمو السكاني	17
1. الهجرة	17
2. المواليد	19
3. الوفايات	20
ثالثا: الأنماط العالمية للنمو السكاني	21
1.إقليم النمو السكاني السريع	21
2.إقليم النمو السكاني المتباطئ	21
3.إقليم النمو السكاني المعتدل	21
– رابعا : عرض عوامل تطور النمو السكاني في ولاية ورقلة	23
ملخص	

القسم الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	
الفصل الثالث : تحليل بيانات الدراسة ونتائجها	
تمهيد	**32**
أولا: عرض وتحليل ومناقشة والفرضيات:	
1. عرض وتحليل الفرضية الجزئية الأولى	
2. عرض وتحليل الفرضية الجزئية الثانية	
3. عرض وتحليل الفرضية الجزئية الثالثة	
ثانيا: نتائج الدراسة	
خاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	

قائمة الجداول

قـــــائـــــمة الجـــــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور عدد السكان في ولاية ورقلة	23
02	تتطور عدد المواليد في ولاية ورقة	25
03	تتطور معدلات الوفيات في ولاية ورقلة	26
04	تطور عدد الوفيات الرضع في ولاية ورقلة	28
05	تتطور معدل الزيجات في ولاية ورقلة	29
06	تتطور عدد السكان في إقليم ورقلة	36
07	تطور معدل نمو سكاني في إقليم تقرت	38
08	تطور النمو سكاني في إقليم حاسي مسعود	39
09	تطور عدد السكان في أقاليم ورقلة	40
10	معدل نمو الجريمة في إقليم ورقلة	41
11	معدل النمو الجرائم في إقليمتقرت	43
12	تطور معدل الإجرام في إقليم حاسي مسعود	44
13	تطور عدد الجرائم في أقاليم ولاية ورقلة	45
14	معامل الارتباط بيرسون بين السكان والجريمة في اقليم حاسي مسعود	46
15	معامل الارتباط بيرسون بين السكان والجريمة في إقليم	47
16	معامل الارتباط بيرسون بين السكان والجريمة في إقليم ورقلة	48
17	معامل الارتباط بيرسون بين السكان والجريمة في اقليم ورقلة	49
18	تطور عدد المتهمين في قضية المخدرات	50
19	الاختبار الامعلمي فريدمان	52
20	الاختبار اللامعلمي فريدمان	53
21	تطور عدد المتهمين في قضية المخدرات	54
22	الاختبار اللامعلمي فريدمان	56
23	الاختبار اللامعلمي فريدمان	57

قائمة الأشكال

قائمة الأشكـــال

الرقـــــم	العنـــــوان	الصفـحـــة
01	تطور عدد السكان في ولاية ورقلة	23
02	تتطور عدد المواليد في ولاية ورقة	25
03	تتطور معدلات الوفيات في ولاية ورقلة	26
04	تطور عدد الوفيات الرضع في ولاية ورقلة	28
05	تتطور معدل الزيجات في ولاية ورقلة	29
06	تتطور عدد السكان في إقليم ورقلة	36
07	تطور معدل نمو سكاني في إقليمتقرت	38
08	تطور النمو سكاني في إقليم حاسي مسعود	39
09	تطور عدد السكان في أقاليم ورقلة	40
10	معدل نمو الجريمة في إقليم ورقلة	41
11	معدل النمو الجرائم في إقليمتقرت	43
12	تطور معدل الإجرام في إقليم حاسي مسعود	44
13	تطور عدد الجرائم في أقاليم ولاية ورقلة	45
14	تطور عدد المتهمين في قضية المخدرات	50
15	تطور عدد المتهمين في قضية المخدرات	54

مقدمة

مقدمة

أضحت الدراسة السكانية في الوقت الراهن عنصر مهم لما لها من ارتباطات في جل الظواهر المختلفة الاقتصادية والسياسية وللاجتماعية , لما يشهده العالم من طفرات في الزيادة السكانية , كما أصبحت دراسة السكان ذات أهمية قصوى حيث تتأثر حياة المجتمعات بعضها البعض في معظم أقطار العالم بالسياسات الإقليمية والدولية، كما أن معرفة الحقائق السكانية تعد أساسا مهما لفهم الكثير من المتغيرات .

والجدير بالذكر أن دارس علم السكان يعتمد على ثلاث محاور أساسيةوهي :

- حجم السكان والتغيرات التي تطرأ عليه .

- نوع السكان وقصد بذلك التركيب السكاني (النوع –العمر –العرق –اللغة ....) .

- توزيع السكان والعوامل المتحكمة فيه .

تعتمد الدراسة السكانية أساسا على الأرقامالمستقاة من مصادرها المختلفة فمثلا نخص بالذكر دراسة حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم مرتبط بفهم ديناميكة النمو والوفاة والهجرة , وان نبحث المغزى الاجتماعي الذي ينطوي عليه كل هذه العمليات الديمواغرافية بالنسبة لحياة الإنسان والمجتمع .

وقد واكب علم الاجتماع بالأخص علم الإجرام هذه الدراسات السكانية من خلال معرفة حجم ونوع وتوزيع الإجرام في المنطقة المدروسة , ومن اجل تحديد أهمالأسباب التي تساهم في توسيع رقعة الإجرام وانتشاره قمنا بدراسة بعض المتغيرات المتحكمة فيها وإيجاد طبيعة العلاقة بينهما من شانها تقديم حلول وتفسيرات لهذا التوزيع الإجرامي وطريقة انتشاره ومدلوله الإحصائي .

فظاهرة الجريمة خطيرة على كل المجتمعات بكل أبعادها وآثارها هي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع لذا نالت هذه الظاهرة اهتمام الباحثين والعلماء من مختلف الاختصاصات ولكن اغلب هذه الدراسات والاهتمامات كانت تتمحور حول دراسة أسباب ودوافع الجريمة محاولة منهم لفهم ومعرفة الجريمة والوقوف على حقيقتها. وعلى الرغم من الدور المهم الذي تؤديه الدراسات ذات العلاقة في البحث إلى الأسباب المؤدية إلى الجريمة والسلوك الإجرامي في وضع آليات معينة للوقاية من الجريمة ومكافحتها إلا ان هذا النوع من الدراسات اشبع بحثاً بحيث بات في حكم القول، إن الجهود كثيرة قد استنزفت من دون الوصول إلى نتائج حاسمة وهذا ما دفع

الأستاذ (ركلس) ان يقترح (ترك البحث في أسباب الجريمة لأنها عميقة ولا تؤدي إلى أية نتيجة مقنعة ويرى أن الجهود ينبغي أن تتوجه إلى إيجاد حلول لمشكلة الجريمة).

بما أن الظاهرة أصبحت تمثل أخطر التحديات الراهنة التي تواجه دول العالم و تهدد استقرارها وأمنها ، يستلزم ضرورة التنسيق و التعاون بين الدول و الهيئات و المنظمات الدولية فيما بينها لدرء خطر انتشارها ،كما تقوم كل دولة من دول العالم بالتوقيع على كافة الاتفاقيات الدولية ، بالإضافة إلى ذلك ضرورة التنسيق بين مراكز البحوث و الدراسات و الإحصاء في الدولة و ذلك لتبادل المعلومات و البيانات و الأرقام المتعلقة بالمشكلة .

ونظرا لأهمية الموضوع بالإضافة إلى انه قد شد انتباهي خلال هذه الدراسة انتشار جريمة المخدرات بصفة كبيرة جدا وارتفاع نسبتها بالمقارنة بباقي الجرائم الأخرى.

ولقد أصبحت المخدرات من اعقد المشاكل التي تواجهها المجتمع الإنساني ولهذا تم تجريمها في مختلف تشريعات العالم لما تلحقه من أضرار جسمانية سواء في الأرواحأوالأموال .

والجزائر كباقي الدول تعاني من هذه الظاهرة وذلك لعدة عوامل منها الموقع الاستراتيجي إذ تعتبر منطقة عبور فهي الممر المفضل والسوق المربحة لتجارتهم الفتاكة , بالإضافة إلى النمو الديموغرافي السريع .

وقد اعتمدت على دراستي وكشف خلفيات الموضوع على الدراسة الميدانية والنظرية في نفس الوقت والإحصائيات التي تحصلت عليها تخص ولاية ورقلة من سنة 2014 إلى غاية 2018 تخص الإجرام، ومن سنة 2008 إلى سنة 2019 تخص الواقع الديموغرافي .

ولأجل القيام بهذه الدراسة تم تصميم منهجية تشمل جانبين نظري وتحليلي في ثلاث فصول رئيسية :

الفصل الأول :الإطار المنهجي تم التطرق فيه إلىإشكالية الدراسة، الفرضيات،أهمية الموضوع وأهدافه، تحديد مفهوم الدراسة .

الفصل الثاني : خصص للوضعية الديمواغرافيةلورقلة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2018

الفصل الثالث : تم التطرق إلى عرض تحليل ومناقشة البيانات , والتي تم جمعها من الدليل الإحصائي السنوي الوطني لكل سنة من (من 2008 إلى 2018)، الصادر عن الديوان الوطني للإحصاء ONS، والمجلس القضائي لولاية ورقلة من سنة 2014 إلى غاية 2018 وذلك من اجل ربط النمو السكاني وتنامي ظاهرة الجريمة.

القسم الأول الجانب

النظري للدراسة

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

لإشكالية

تعتبر ظاهرة النمو السكاني من أبرز الظواهر الديمغرافية التي لها تأثير واضح في التركيبة السكانية والاجتماعية فالنمو السكاني هو ذلك التزايد والتغير الذي يحدث على التوزيع السكانيلمجتمع ما بفعل مجموعة من العوامل والمحددات الرئيسية التي تطرأ عليها، أبرزها حالات الولادة في المجتمع والتي تختلف بدورها بفعل طبيعة تنظيم النسل إضافة إلى نسبة الوفيات التي تختلف نسبها بفعل عوامل متعددة قد تساهم إما في تزايد النمو السكاني أو لانخفاضه, كما تعتبر الهجرة أيضا من أهم محددات النمو السكاني التي لا يمكن إغفالها والتي تتوزع بين هجرة داخلية وخارجية تؤثر في النمو والتوزيع السكاني .

حيث عرف النمو الديموغرافي في الجزائر تطورا سريعا خلال سنوات الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي، إذ كان عدد سكان الجزائر في أول تعداد 1966 حيث قدر 11908000 نسمة وارتفع في التعداد الثاني سنة 1977 إلى 16984000 نسمة بزيادة قدرت بحوالي 5 ملاين نسمة عن التعداد السابق حيث نضاعف عدد السكان في التعداد الثالث 1987 مقارنة بالتعداد الأول بنمو وسطي فاق 3 % سنويا حيث بلغ 23477000 نسمة واستمر الارتفاع إلى غاية أخر تعداد حيث بلغ 35 مليون نسمة بزيادة طفيفة مقارنة بالتعداد السابق سنة 1998 .

أما في ولاية ورقلة فقد بلغ عدد السكان حسب إحصائيات تعداد 1987 إلى 279497 نسمة أين تضاعف عدد لسكان في التعداد الرابع سنة 1998 وصل إلى 445619 نسمة ,أما في التعداد الأخير فقد شهد زيادة طفيفة بلغت 558333 نسمة

يرجع النمو الديمغرافي البطيء التي شهدته السنوات الأخيرة إلى الانتشار الواسع لوسائل منع الحمل والذي نجم عنه انخفاض عدد المواليد وكذا تقلص عدد الزيجات كل هذا أدى إلى تزايد عدد السكان بوتيرة بطيئة.

ومن هنا تتداخل العديد من الظواهر السكانية أو الاقتصادية أو الاجتماعية في النمو السكاني بحيث نجد الجريمة كأحد الأبعاد الرئيسية في المجال الاجتمـــاعي والديمغرافي (التوزيع الإجرامي).بحيثقد تختلف أسبابها ونتائجها بفعل العديد من العوامل التي تنسحب لمجال النمو السكاني والتي قد تؤثر عليها بصورة أو بأخرى مما قد تساعد على تنامي ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري.

يأخذ مؤشر الجريمة العالمي في الجزائر لسنة 2017 المرتبة 07 عربيا والمرتبة 49 عالميا من بين 125 دولة تم قياس مستويات الجريمة فيها، وحصلت على المراكز العشرة الأولى في الدول الأعلى في مستويات الجريمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كل من الصومال وليبيا ثم العراق ومصر وموريتانيا ثم الجزائر، لبنان، المغرب وتونس...[1]

أما حسب بيان الشرطة الجزائرية فقد تمت معالجة 9685 قضية منذ بداية العام 2017 من بينها 6151 قضية متعلقة بجرائم القانون العام أي ما نسبته 64 بالمائة من العدد الإجمالي للقضايا، من بينها 10 بالمائة متعلقة بالجريمة المنظمة غالبيتها تتعلق بقضايا تهريب المخدرات والسرقة والتسبب في الحرائق وحمل الأسلحة البيضاء، وهذه الجرائم تزدادا مع سنة 2018.

كما صنف التقرير الصادر عن موسوعة قاعدة البيانات "نامبيو" الجزائر بنسبة 49.57 % من مقياس الجريمة على مقياس الأمان والسلامة التي تعتمده **"نامبيو"** في تصنيفها والتي تعتبر أحد أكبر قواعد البيانات في العالم.[2]

[1] - - إحصائيات حول الجريمة في المجتمع الجزائري، متوفر على Al-ain.com ، زمن التصفح 20:30، تاريخ التصفح 2018/8/13

[2] – الجريمة في الجزائر،متوفر على ar.knoema.co، زمن التصفح 21:56، تاريخ التصفح، 2018/8/13

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في الربط بين النمو السكاني وتحديد أبرز العوامل المتحكمة فيه وكيف تؤثر على بعد الجريمة والمخدرات وما هي الأسباب التي تساهم في توزيع الجريمة في مدينة ورقلة .

من خلال ما سبق نطرح التساؤل التالي :

كيف يؤثر النمو السكاني على تنامي ظاهرة الجريمة في بعدها الخاص بالمخدرات ؟

– أسئلة الدراسة:

– هل يوجد اختلاف بين التوزيع الجغرافي للسكان والتوزيع الجغرافي للجرائم ؟.

– كيف يؤثر السن على تفشي ظاهرة المخدرات في الوسط الشبابي ؟.

– هل توجد علاقة بين الحالة الفردية وانتشار المخدرات في ولاية ورقلة ؟.

– فرضيات الدراسة :

– يوجد اختلاف بين التوزيع الجغرافي للسكان والتوزيع الجغرافي للجرائم .

– يؤثر السن إيجابا على تفشي ظاهرة المخدرات في الوسط الشبابي .

– توجد علاقة بين الحالة الفردية وانتشار المخدرات في ولاية ورقلة.

4.أسباب اختيار الموضوع

تمثلت الأسباب البحثية وراء اختيار موضوع الدراسة في ثنائية الأسباب الذاتية والموضوعية:

- **أسباب ذاتية:**

تمثلت الأسباب الذاتية التي كانت حافزا للبحث في هذا الموضوع بالدرجة الأولى في الاهتمام بالدراسات والأبحاث التي له علاقة بتأثير النمو السكاني على الجريمة كظاهرة ديمغرافيةخاصة وأنني أنتمي لمجال مهني يهتم بمراقبة تطور وتفشي معدلات الجريمة والإجرام بأنواعه .

الأسباب الموضوعية:

تعددت الأسباب الموضوعية فتمثلت في الكشف عن طبيعة النمو السكاني في مجال الدراسة ولاية ورقلة وتأثيره على ظاهرة الجريمة بالأخص المخدرات كأنموذج يعكس أحد صور الجريمة في المجتمع الجزائري .

*مساير الموضوع بالتخصص المدروس الذي ينسحب لمجال الديمغرافيا .

*توفر فرصة لإمكانية توفر المعطيات دقيقة حول الموضوع وهو مبادرة علمية مفيدة .

* بالنسبة للموضوع يعتبر من بين المواضيع حداثة في الطرح خاصة وأنها تهتم بربط الجانب السكاني بالجريمة كظاهرة اجتماعية ديمغرافية .

* ربط ظاهرة النمو السكاني بالجريمة وبالأخص المخدرات كأحد مؤشراتها الرئيسية وكيف تساهم في التوزيع الجغرافي للجرائم في مدينة ورقلة .

* تحديد العوامل الرئيسية المتحكمة في توزيع السكان وآثارها على تنامي ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري .

* محاولة إضفاء طابع علمي جديد في مجال علم السكان من خلال ربطه بالجريمة كأحد الدراسات الجديدة التي تحضا بدراسات معمقة في هذا المجال العلمي .

5.أهداف الدراسة

يهدف الموضوع المتناول بالدراسة إلى ما يلي:

الوقوف على احجام واتجاهات الجرائم في ورقلة

-التعرف على كيفية تأثير النمو السكاني على تنامي ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري.

- البحث عن محددات النمو السكاني وتأثيرها المباشر وغير المباشر في التوزيع الجغرافي للجريمة .

- البحث عن العلاقة بين النمو السكاني والجريمة .

- السعي لدراسة الموضوع من منظور جديد كإضافة علمية في مجال الديمغرافيا .

استنتاج أهم العوامل المؤدية إلى تزايد حجم الجرائم .

6.أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تقدم إجابات علمية لها طابع من الدقة في مجال علم السكان، إضافة إلى محاولة فهم موجهات النمو السكاني وتنامي ظاهرة الجريمة والتي نسعى من خلالها إلى حصر ظاهرة الجريمة في حيزها الجغرافي والتي تساعد على فهم طبيعة تنامي هذه الظاهرة .

التعرف على أحد الظواهر الاجتماعية وعلاقتها بالمجال الديمغرافي الذي يأخذ بدوره منحى في توزيع ظاهرة الجريمة وتأثيرها على المجتمع .

7. حدود الدراسة

تعتبر حدود الدراسة بمثابة التعريف الشامل بالجانب التطبيقي الذي ينطلق منه الباحث في تفسير وتحليل المعطيات التي يتم جمعها ميدانيا بهدف الوصول إلى نتائج علمية ترصد لنا واقع النمو الديمغرافي في ولاية ورقلة، الذي تم تحديده من الفترة الممتدة من 2008 إلى 2018 كدراسة حالة لمعدلات الإجرام في ولاية ورقلة .

8. منهج الدراسة .

إن الدراسة العلمية المنظمة دائما ما تحتاج إلى منهج علمي يعكس أسلوب وطريقة البحث بحيث يعبر المنهج العلمي عن احد تلك الأساليب المتبعة في تنظيم الدراسة، ومن هنا تستلزم طبيعة البحث في مجال علم السكان وخاصة الدراسة الحالية إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على وصف النمو الديمغرافي في مدينة ورقلة وتحليل المعطيات اللازمة حول الجريمة والمخدرات بوصفها متغيرات رئيسية وجب الإحاطة بها .

9.مفاهيم الدراسة

1.9. النمو السكاني

نستطيع تعريف النمو السكاني في المجتمع بأنه اختلاف حجم السكان في مجتمع ما عبر الفترات الزمنية المختلفة بسبب الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة. و نقصد بالزيادة الطبيعية هنا، ذلك الفائض في عدد المواليد بالنسبة للوفيات بين السكان في فترة زمنية معينة[1].هو زيادة عدد السكان في منطقة معينة خلال فترة زمنية محددة .

[1] - نورة عمارة، **النمو السكانية والتنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة ، الجزائر، 2012، ص 67 .

2.9. النمو الطبيعي للسكان

وهو التغير السكاني الناتج عن حركتي المواليد والوفيات السبب الرئيسي في النمو الطبيعي للسكان في الوطن العربيهو انخفاض معدلات الوفيات لأن معدلات المواليد شبه ثابتة على ارتفاعها في دول الوطن العربي . إذن معدل الوفيات أكثر صلة بالتغيرات في النمو السكاني[1].

3.9. الجريمة

الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل أو تشتت في العلاقات والسلوكيات الاجتماعية التي تجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية، وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منهما الفرد والجماعة على حد سواء.[2]

ومن وجهة النظر النفسية :فهي سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسية وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكاب الجريمة.

أما من وجهة النظر الاجتماعية: فقد برزت اتجاهات عديدة فالاتجاه الأول يرى أن الجريمة هي جمع أنماط السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أما الاتجاه الثاني فيركز على الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، أما الاتجاه الثالث فيتمثل في محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة ويشمل جمع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب .[3]

-أنواع الجرائم

تقسيم الجرائم حسب الأركان

---

[1] - سبأ العمري، ملخص لوحدة السكان، متوفر pdf ، منطقة أم القيوين التعليمية ، دس ، ص 04 .

[2] – الحسن احسان محمد، **علم الاجرام**، د د ن، بغداد، 2001، ص 266 .

[3] – السيد على الشتا، **علم الاجتماع الجنائي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1987، ص 28

–تصنيف الجرائم حسب الركن الشرعي: جرائم عادية و جرائم عسكرية، جرائم عاديو جرائم السياسية,

–تقسيم الجرائم بحسب الركن المادي:

أ. **تصنيف الجرائم بحسب طبيعة السلوك:** جرائم ايجابية و جرائم سلبية, جرائم فورية وجرائم مستمرة، جرائم مركبة و جرائم المتتابعة الأفعال.

ب. **تقسيم الجرائم من حيث آثرها ونتيجتها:** جرائم مادية و جرائم شكلية . جرائم تامة و جرائم ناقص

–تصنيف الجرائم بحسب الركن المعنوي: الجرائم العمدية و الجرائم غير العمدية[1].

بالنسبة للاتجاه الثالث فهو الاتجاه الذي تنطلق منه هذه الدراسة والتي تركز عن الأفعال والمعايير الاجتماعية ومنطق التفاعلات بين الأفراد في مجتمع يشهد حالات إجرامية متعددة التي تشكل لدى أفراده العديد من التصورات و التمثيلات حولها .

4.9. المخدرات :

مشتقة من الخدر وهو ستر يمد للجارية في ناحية البيت والخدر: الظلمة والخدرة: الظلمة الشديدة، والخادر الكسلان والخدر من الشراب والدواء :فتور يعتري الشارب وضعف.[2]يقال: خدر العضو إذا استرخى فلا يطيق الحركة وكل ما منع بصرك عن شيء وحجبه عنه فقد أخدره.

وذكر "الإمام القرافي" في "الفروق" بأن المسكر هو الذي يغطي العقل ولا تغيب معه الحواس ...والمرقد هو المشوش للعقل كالحشيش والأفيون وسائر المخدرات التي تثير الخلط الكامن في البدن.[3]

وفي اللغة الإنجليزية تطلق كلمة مخدر **DRUG** على المواد الكيماوية التي نستعملها يوميا كما تطلق على النباتات وعلى العقاقير الطبية وكذا على المواد السامة.[1]

---

[1]– فريد روابح، محاضرات في القانون الجنائي العام، جامعة لمين دباغين، ص 34،35

[1]– لسان العرب لابن منظور، باب الخاء، ج4، ص232.

[2]– الفروق للقرافي، **فهرس تحليلي لقواعد الفروق السنية في الأسرار الفقهية،** ج1 ، ص217، بتصرف.

كما يجب الإشارة إلى مفهوم الإدمان باعتباره تعاطي كل المواد المنبهة أو المسكنة أو المهلوسة التي تستخدم في غير الظروف الطبية والتي تؤدي إلى حالات الشذوذ أو الإدمان التي تؤدي بأضرار نفسية واجتماعية على الطفل.[2]

ويؤثر هذا في تدهور صحة الفرد والوقوع في الأمراض إضافة إلى تدمير أجهزة البدن كما لها تأثيرات أخرى على مستوى الجانب النفسي والصحي والعقلي والأخلاقي.3

– أنواع المخدرات

مخدرات طبيعية: يقصد بالمخدرات الطبيعية هي المواد المخدرة الموجودة فالطبيعة من اصل نباتي ولم يتدخل الإنسان في صناعتها وتركيبها و تتمثل أهم أنواع المخدرات الطبيعية في: القنب الهندي، الخشخاش، الكوكا، القات

–مخدرات اصطناعية: أما المخدرات الصناعية في المخدرات التي انتجها الانسان عند طرق خلط عدة مركبات و تتمثل أهم المخدرات اصطناعية في : الهيروبين، المورفين، الكوكايين

يمكن تصنيف المخدرات بعدة طرق من حيث مصدرها و تأثيرها، أكان طبيعيا أو مركبا كيميائيا.

–من حيث المصدر: حسب مصدر المواد المخدرة:♦ مواد طبيعية.♦ مواد نصف مركبة.♦مواد مركبة.

حسب الارتباط الذي تولده: ارتباط جسدي، ارتباط نفسي، ارتباط مختلط.

من حيث التأثير:♦ المواد المهبطة للجملة العصبية المركزية.♦ المواد المنشطة للجملة العصبية المركزية.

♦ المواد المهلوسة للجملة العصبية المركزية.

–حسب اللون:♦ المخدرات البيضاء (الكوكايين).♦ المخدرات السوداء (الأفيون).

---

[3]– لمحمد أديب السلاوي الطبعة الأولى.**المخدرات في المغرب وفي العالم،** 1997، ص 23.

[4]– حارث صاحب محسن، **دور المدرسة في مكافحة الادمان على تعاطي المخدرات**، مجلة كلية الأدب، ع 77، العراق، ب س ن، ص 42.

[3]– علي بن عبد الرحمن الحذيفي، **المخدرات وأثرها على الفرد والمجتمع**، بوابة الحرمين الشريفين،محاضرة في المسجد النبوي، 1431/1/15.

10. الدراسات السابقة

– دراسة حول النمو السكاني والتنمية المستدامة،(2012) لـ نورة عمارة، دراسة في اقتصاد البيئة، عنابة ، الجزائر.

يتمثل السؤال الرئيس للدراسة في: ما مدى تأثير النمو السكاني على التنمية المستدامة ؟

تم الاعتماد لاحتواء الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة والتأكد منصحة أو خطأ الفرضيات بقدر من الموضوعية والوصول إلى الأهداف المرجوة من البحث على المنهج الوصفي والإحصائي والتاريخي لتغطية الجانب النظري ومن جهة أخرى اعتمدنا منهج دراسة الحالة لتغطية الجانب التطبيقي .

أما نتائج الدراسة الرئيسية تمثلت في : أدى النمو الديمغرافي والسياسة غير المناسبة للتهيئة العمرانية إلى حصر النشاطات في السواحل مما ضر بالتنمية المستدامة، إن هذه العوامل إضافة إلى سوء التحكم في التصنيع زاد من تفاقم التلوث بكل أشكاله)الهواء، الماء، التربة .

وجود تحولات اجتماعية مهمة تتعلق بالجنس. فعلا، فإن كافة المؤشرات التي تعالج هذه المسألة تشهد تطورا ملحوظا. .

وبهذا الصدد، ارتفع مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية في كل قياساته، كما تعكس الإحصاءات المتعلقة به حركية تغير حقيقية ذات بعد شاسع وذات وتيرة متسارعة في آن واحد، لصالح النساء.

– تعقيب :

تسعى كل من الدراستين في البحث عن النمو السكاني والتغير الاجتماعي والتركيبي للسكان إضافة إلى الاعتماد على أهم المناهج البحثية خاصة الوصفي التحليل في الدراسة وهذا لطبيعة مجال التخصص، في حين

يختلفان في الربط العلمي لمتغير الدراسة بحيث تسعى الدراسة الحالية إلى ربط النمو السكاني بمتغير الجريمة في ولاية ورقلة وكيف تؤثر على تنامي هذه الظاهرة مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة المدرسة من 2013 إلى غاية 2019 والتي تضفي نوعا من الجدة في البحوث الديمغرافية .

1. دراسة أثر التركيب السكاني للمدن الأردنية،(2011) لـ موسى سمحة، مجلة دمشق .

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التحضر على تركيب السكان في المناطق الحضرية في الأردن، وإلى اختبار العلاقة بين معدلات النمو السكاني السريع في المناطق الحضرية وبين احتياجات السكان لبعض الخدمات كالمساكن والمراكز الثقافية والرياضية.

وفي ضوء الأهداف المشار إليها أعلاه حاول البحث الإجابة عن التساؤلاتالآتية:

-هل هناك توازن بين أحجام المدن الأردنية وتوزعها الجغرافي؟

-ما تأثير التحضر في تركيب السكان النوعي والعمري في تلك المدن؟

-ما التغير الذي طرأ على التركيب السكاني لتلك المدن في ضوء معدلات الزيادة الطبيعية والهجرة خلال العقود الثلاثة الماضية؟

-هل الخدمات الأساسية كالإسكان ومراكز النشاطات الرياضية والثقافية قادرة على تلبية احتياجات السكان كما ونوعاً؟؟

بالنسبة للمنهج المستخدم فيتمثل في المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيس اعتمدت عليه الدراسة .

-أما أهم نتائج الدراسة فتمثلت في انه قد شهدت المدن الأردنية نمواً حضرياً سريعاً بسبب تدفق المهاجرين الطوعي والقسري غير المنظم والفجائي إليها مما أدى إلى توسع عمراني بشكل مذهل؛ ولم تعد تلك المدن قادرة على تقديم الخدمات لمزيد من سكانها وللمهاجرين إليها، وتفاقمت نتيجة ذلك مش.

اشتداد التركز الحضري في إقليمي الشمال والوسط أكثر من إقليم الجنوب، واستئثار عمان بمركز الثقل الاقتصادي والديموغرافي في الأردن. كما نجم عن زيادة النمو الحضري وتسارعه غير المدروس وغير المخطط له تعليمية خلل كبير في جوانب حياتية تمثل في الضغط على الخدمات الصحية، والبينة التحتية والخدمات الرياضية والثقافية والسكانية.

تعقيب

تتفق كل من الدراستين حول تأثير النمو السكاني في المجال البشري والاجتماعي لدى المجتمعات وخصوصياتها، إضافة إلى الهجرة كأحد العوامل الرئيسية التي ركزت عليها الدراستين في كونها تأثر على التركيبة السكانية وعلى مجمل الظواهر الاجتماعية والسكانية.

في حين تختلف كل منهما في مجال الدراسة البشري والمكاني أي حسب طبيعة كل مجتمع (جزائري، أردني) إضافة إلى أن الدراسة الحالية تعمل على ربط النمو السكاني بالجريمة وهو الأمر الذي يطرح جدة في مجال علم السكان للوصول إلى تأثير تلك العوامل من بينها الهجرة على تنامي ظاهرة الجريمة في ولاية ورقلة .

الفصل الثاني :

الوضعية الديمغرافية لولاية ورقلة

تمهيد

ركزنا في هذا الفصل على النمو السكاني كونه المتغير المستقل الرئيس في دراستنا، بحيث حاولنا الإحاطة بمختلف الأبعاد الرئيسية المشكلة لمفهوم النمو السكاني هذا من جهة ومن جهة أخرى التطرق إلىأهم الظواهر الديموغرافية المتحكمة في النمو السكاني بولاية ورقلة من الناحية الكمية و المتمثلة في الوفيات والمواليد والهجرة الوافدة إلى المنطقة اعتبارها منطقة صناعية، إضافةإلى ظاهرة الزوجية كونها السبب المباشر و المؤثر الوحيد على ظاهرة المواليد.

ومن هنا إن النمو السكاني يؤثر بشكل أو بآخر في العديد من المتغيرات التي تؤدي إلى تغير على مستوى البناء السكاني وبنية المجتمع وتؤثر على مجالات عديدة .

أولا: أهمية النمو السكاني .

يعد النمو السكاني في العالم أبرز الظواهر الديموغرافية المميزة في العصر الحديث، حيث يمثل تحديا مهما للبشرية و خاصة بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد سكانها بمعدل كبير على معدل التزايد في النمو الاقتصادي فيها وعلى إمكانية توفير الغذاء لسكانها في ظل هذه الظروف الراهنة، ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية، وهي الفرق بين المواليد والوفيات دون أن تدخل الهجرة في حسابها، ولذلك فإن دراسة النمو السكاني القائم غلى أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات بمستواها نفسه .

كما أن دراسة النمو السكاني تمثل أهمية كبيرة في كونها تشكل المدخلات الرئيسة للتخطيط بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعتمد عليه تخطيط سوق العمل والتخطيط التعليمي من حيث معرفة عدد الطلاب في المراحل المختلفة وما يتطلبه ذلك من مدرسين مبان مدرسية، كما يساعد على وضع تقديرات لحاجة المجتمع من حيث الخدمات الصحية أو البيئية مثل الكهرباء والماء[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة في النمو السكاني

1- الهجرة

1.1. تعريف الهجرة:

من الصعب إيجاد مفهوم دولي دقيق للهجرة، وترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

وبشكل عام ينظر إلى الهجرة على أنها عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان فيشكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية.

[1] نورة عمارة، مرجع سابق، ص 67 .

ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس كون الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحا السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة.[1]

2.1. الهجرة في برنامج الأمم المتحدة

وفقًا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة **63**إن **740**مليون شخص على مستوى العالم (شخص من بين آل ثمانية)يعيشون في موطنهم الأصلي ولكن بعيدًا عن مسقط رأسهم، في **2009**.

و الآن تنقل السكان، تاريخيًا، والهجرة الداخلية والدولية باستثناء في حال معين (إحدى الاستراتيجيات التي يستخدمها الأفراد والأسر للفرار من الفقر والنزاعات المسلحة وعواقب الكوارث الطبيعية، وللسعي وراء فرص جديدة للعمل والحصول على الرواتب والتعليم وحتى الزواج .

ومع ذلك، فقد تُقوض الهجرة عملية التنمية الشخصية، سواء بسبب مسؤولية الأفراد الذين يقدمون على الانتقال عن ذلك مثل هجرة الوالدين، أو لفشل عملية الاستيطان في الوجهة الجديدة، أو لأن الأفراد الذين يبقون في مواطنهم الأصلية يعانون من فقدان الموارد البشرية التي عادة ما تكون موارد مؤهلة.وترتبط ديناميت التنقل الداخلي بعدة سياسات عامة، تتعلق بالتوزيع الإقليمي، والتنمية الحضرية والريفية، والإسكان، والنقل، والهيكل الأساسي، والتحول الإنتاجي، والبرامج المحددة التي تستهدف التأثير على ثقافة الهجرة وأنماطها.وضح نمط المهاجرين الداخليين، ممن يتسمون بخصائص محددة فيما يتعلق بالجنس والسن والتعليم والطبقة الاجتماعية وما إلى ذلك.[2]

[1] - ساعد رشيد، ص16 .

[2] – **تحليل حالة السكان دليل مفاهيمي**، صندوق المم المتحدة، 2010، ص 73

معدل صافي الهجرة = عدد المهاجرين – عدد الوافدين × 1000

متوسط عدد السكان في نفس السنة

2.المواليد:

إن المواليد من بين أهم المؤشرات التي تسهم في تحديد معدلات النمو السكاني كونها تقيس عوامل زيادة المواليد وحجم السكان، فهي تعبر غالبا عن عنصر الزيادة الطبيعي في حجم هذا النمو، ومعدلاته تتفاوت من طبيعة حيز جغرافي لأخر، يرتبط مفهوم المواليد بمفهوم الخصوبة، باعتبار هذا الأخير يشير إلى المعدل الفعلي للمواليد..

معدل الخصوبة = عدد المواليد الاحياء × 1000

عدد النساء في سن

الحمل في منتصف السنة

3.الوفيات:

الوفيات هي تعبير عن ما يطرأ على حالة النمو السكاني والتي تعتبر من احد عوامل فهم طبيعة حجم السكان في المجتمعات، والوفيات تأخذ أبعادا مختلفة منها الطبيعية ومنها التي يكون فيها الفرد سببا مثل الانتحار، الجريمة وغيرها. [1]

معدل الوفيات العام = عددالوفيات في سنة معينة × 1000

[1] – أولاد سالم نسيمه، **واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير لولاية ورقلة،2000–2009**رسالة لنيل شهادة ماستر في الديموغرافيا، ورقلة، 2013،ص13. (بتصرف)

متوسط عدد السكان في

نفس السنة

معدل وفيات الاطفال الرضع= عدد وفيات اطفال الرضع اقل من سنة خلال السنة **×1000**

عدد المواليد الاحياء لنفس

السنة

- ثالثا: الأنماط العالمية للنمو السكاني.

تختلف نسبة النمو السكاني من بلد لآخر، لذلك قسم سكان العالم إلى ثلاثة أنماط عامة لنمو السكان تمثلها العلاقات الثلاث الرئيسة للسكان، وهي نسبة المواليد والوفيات والهجرة. وقد استخدمت هذه الأنماط بمثابة أدوار مرت بها الحضارة الإنسانية خلال نموها السكاني، لذلك فإن أنماط النمو الثلاث لها بعد زماني ومكاني وهذه الأقاليم هي:

1.إقليم النمو السكاني السريع: : .

يتمثل هذا الإقليم بنمطه السكاني في معظم المجتمعات الزراعية ذات البناء الجماعي القبلي التقليدي أو الريفي التي لم يمر بها التصنيع بعد، و في هذا الإقليم تكون نسبة المواليد مرتفعة و يقابله ارتفاع في نسب الوفيات، و على هذا فإن حجم السكاني ظل ثابتا على وجه التقريب، و السكان في هذا لديهم قابلية للنمو السريع، لذلك فإن الانخفاض المتوقع في معدلات الوفيات سوف يسمح بارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية.ويشمل هذا الإقليم جغرافيا أقطار الشرق الأوسط والهند والصين ومعظم دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتعاني هذه المجموعة

من الدول ارتفاعا شديدا في كثافة السكان وزيادة الضغط على الموارد الاقتصادية، وبالتالي يصعب رفع مستوى المعيشة لسكان هذه الأقطار على المدى القصير[1].

2.إقليم النمو السكاني المتباطئ: ...

أدت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، التي شهدتها القرون القليلة الماضية إلى تغير النمط السكاني مرتين في المجتمعات الغربية أولهما ما يمكن تسميتها لدورة الديموغرافية الأولى و تتمثل في النمو السريع للسكان نتيجة لانخفاض نسبة الوفيات، ثم تلتها الدورة الثانية [2] التي تتمثل في انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية نتيجة للانخفاض السريع في نسب المواليد . .

ويعد اتجاه نسب المواليد العامل الأساسي للنمو السكاني مستقبلا في المجتمعات ذات التناقص المتوقع في سكانها، و لا شك أن الخصوبة المتناقصة سوف تؤدي حتما إلى تغير في تركيب السكان من حيث السن، إذ ترتفع نسبة متوسطي كبار السن كلما طال أمد الحياة نتيجة استمرار التقدم الصحي، وقد مرت فرنسا بهذا الدور الديمغرافي في الثلاثينات من القرن الماضي. .

3.إقليم النمو السكاني المعتدل: :

يتمثل هذا الإقليم بالأجزاء التي تنخفض فيها نسب الوفيات انخفاضا سريعا مع ارتفاع نسب المواليد، ولقد دخلت الولايات المتحدة ضمن هذا الإقليم خلال الفترة من(،1760-1860)و قد ساهمت الهجرات التي تدفقت إلى البلاد في سرعة نمو سكانها.و يتمثل هذا الإقليم جغرافيا في روسيا و جنوب شرق أوربا والبرازيل والأرجنتين، أما التركيب السكاني لمجتمعات هذا الإقليم فهو تركيب شاب، أي يتركز توزيع السكان في الفئات المنجبة التي مازال أمامها فرصا أطول للحياة. .

[1]- نورة عمارة، مرجع سابق، ص 122.
[2] - مرجع سابق .

وقد صنفت الأمم المتحدة أنماط النمو السكاني المعمول بها عام 1950حيث تم تعديله عام 1960كما يلي:

-أ معدلات الوفيات والخصوبة المرتفعة، وهذه شائعة في بعض الدول قليلة التقدم مثل أفريقيا المدارية.

-ب معدلات الوفيات ذات الانخفاض السريع و معدلات المواليد المرتفعة، وهذه شائعة في أجزاء عديدة من شرق آسيا وجنوب شرقها. .

ج- معدلات الوفيات المتدنية نوعا ما ومعدلات المواليد المرتفعة، وتسود هذه المعدلات في أمريكا اللاتينية المدارية، حيث تزيد معدلات النمو على 3%سنويا. ..

د - معدلات الوفيات المتدنية ومعدلات المواليد المنخفضة كما هو في تشيليو كوبا و سيلان.

هـ- معدلات الوفيات والمواليد المتذبذبة كما في معظم أوربا واليابان وأمريكا الشمالي.[1]

- رابعا : عرض عوامل تطور النمو السكاني في ولاية ورقلة

تعتمد الدراسات السكانية على ارقام وبيانات ذات مصادر ثابتة كالتعدادات وغير ثابتة كالإحصاءات الحيوية مثل سجلات الهجرة والولادات والوفيات هذه الاخيرة تعتبر من اهم المحددات التي تتحكم في التغير السكاني من حيث ارتفاعه وانخفاضه .

- تطور عدد السكان في ولاية ورقلة في الفترة مابين 2008 الى 2019

جدول رقم 01 يوضح تطور عدد السكان في ولاية ورقلة

السنوات	عدد السكان

شكل رقم 01 يوضح تطور عدد السكان بورقلة

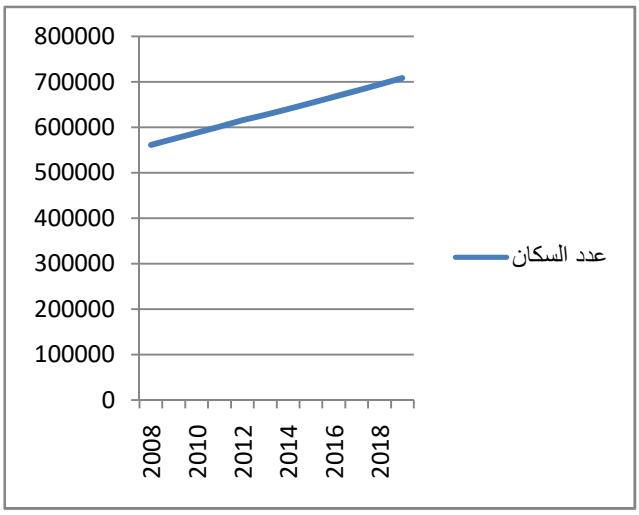

[1] - مرجع سابق، ص 123 .

2007	***613872**
2008	***561319**
2009	***574703**
2010	***587921**
2011	***601443**
2012	****615276**
2013	****627677**
2014	****640368**
2015	****653358**
2016	****666655**
2017	****680266**
2018	****694203**
2019	****708463**

المصدر : (من إعداد الطالب المصدر الديوان الوطني للإحصائيات ومديرية البرمجة والميزانية)

يمثل الجدول رقم 01 تتطور عدد السكان في ولاية حيث نلاحظ ان عدد السكان سنة 2008 قدر ب 561319 نسمة وهو في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة حيث قدر سنة 2014 ب 640368 نسمة ليواصل الارتفاع الى ان وصل الى 708463 نسمة سنة 2019.

- بالإضافة الى الشكل رقم 01 الذي يوضح لنا جليا تتطور عدد السكان في نمو مستمر طيلة فترة الدراسة من 2008 الى 2019.

يرجع هذا الارتفاع في عدد سكان الولاية إلى تحسن الظروف المعيشية والصحية التي تنجم عنها تتطور في عدد المواليد وكذا انخفاض في عدد الوفيات بالإضافة إلى توافد عدد كبير من المهاجرين نتيجة انتعاش الوضع الاقتصادي للولاية وتوفر فرص العمل الذي يساهم بدوره في ارتفاع عدد الزيجات والاستقرار في الولاية كل هذه المتغيرات المذكورة سالفا تساهم بشكل كبير في تحديد اتجاه تغير النمو السكاني .

تطور معدلات المواليد في ولاية ورقلة من سنة 2008الى غاية 2019

شكل رقم 02 يوضح تتطور عدد المواليد في ولاية ورقلة

جدول 02 يوضح تتطور عدد المواليد في ولاية ورقة

السنوات	عدد الولادات	معدل المواليد‰
2008	15641	**26,62**
2009	16358	**28,80**
2010	17126	**29,46**
2011	17243	**29,00**
2012	18028	**29,63**
2013	18537	**29,83**
2014	20553	**32,42**
2015	21540	**33,30**
2016	21947	**33,25**
2017	22262	**33,06**
2018	23026	**33,51**
2019	22376	**31,90**

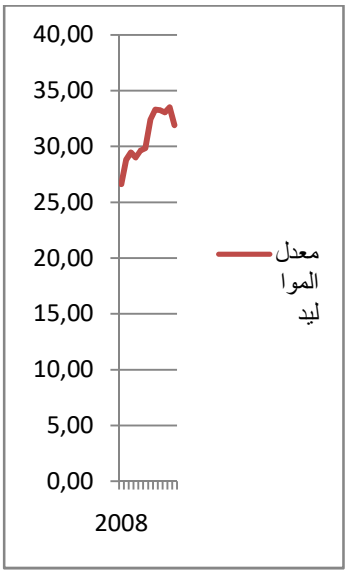

المصدر: (من إعداد الطالب المصدر الديوان الوطني للإحصائيات ومديرية البرمجة والميزانية)

ان معرفة عدد المواليد لمنطقة ما يعبر احدى الركائز التي تساهم في تحديد عدد السكان لهذه المنطقة في نفس السنة.

وهذا ما يجسده الجدول رقم 02 الذي يوضح تتطور عدد المواليد في ولاية ورقلة في الفترة الممتدة من 2008 الى غاية 2019 حيث نلاحظ ان عدد المواليد قدر سنة 2008 ب 15641 ولادة واستمر في الارتفاع الى غاية سنة 2015 الذي قدر ب 21540 ولادة بقي هذا العدد في الارتفاع الى غاية 2018 اين قدر ب 23026 ولادة .

وفي الشكل رقم :02 الذي يوضح لنا تتطور معدل المواليد طيلة فترة الدراسة الذي قدر 26,62% سنة 2008 والذي استمر في النمو بوتيرة منتظمة الى غاية 2018 الذي وصل الى 33,51 % وبعدها انخفض في العام الموالي بنسبة تقدر ب 31,90% .

ويرجع هذا التطور في عدد المواليد الى ارتفاع عدد الزيجات وتحسن الوضع الاقتصادي والصحي , وتوفر مناصب الشغل الذي ساهم في اقبال الشباب عل الزواج بالإضافة الى عقلية المنطقة التي تحفز على الانجاب والخصوبة

تتطور معدلات الوفيات في ولاية ورقلة من سنة 2008 إلى غاية 2019

جدول رقم 03 تتطور معدلات الوفيات في ولاية ورقلة

شكل رقم 03 تتطور معدلات الوفيات في ولاية ورقلة

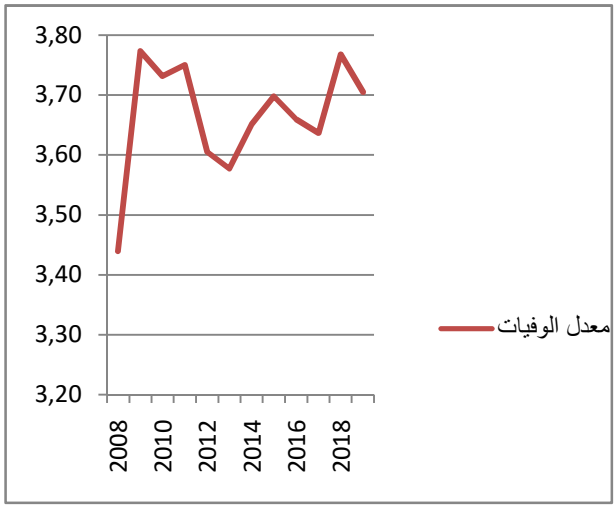

السنوات	عدد الوفيات	معدل الوفيات‰
2008	2021	**3,44**
2009	2143	**3,77**
2010	2169	**3,73**
2011	2230	**3,75**
2012	2193	**3,60**
2013	2223	**3,58**
2014	2315	**3,65**
2015	2392	**3,70**
2016	2415	**3,66**
2017	2449	**3,64**
2018	2589	**3,77**
2019	2598	**3,70**

المصدر: (من إعداد الطالب المصدر الديوان الوطني للإحصائيات ومديرية البرمجة والميزانية)

تعتبر الوفيات العنصر الثاني من عناصر النمو السكاني بحيث لا يمكن ان يستغنى عنها في تقدير عدد السكان اذ تعتبر المواليد اولا والوفيات ثانيا حيث انها تؤثر بصورة مباشرة على عدد السكان أي انخفاضها تؤدي الى ارتفاعهم وارتفاعهم يؤدي الى تراجع عدد السكان .

وهذا ما يوضحه الجدول رقم 03 الذي بين تتطور الوفيات من سنة 2008 الى غاية 2019 في ولاية ورقلة , والذي قدر سنة 2008 ب 2021 وفاة واستمر في الارتفاع بشكل طفيف نوعا ما الى غاية سنة 2011 الذي قدر ب 2230 تخلله انخفاض في سنة 2012 بلغ 2193 وفاة ليرجع الى الارتفاع مجددا الى غاية سنة 2019 اين بلغ 2598 وفاة.

الا ان الشكل رقم 03 يظهر لنا التطور الحاصل في معدلات الوفيات في الفترة الممتدة من سنة 2008 الى غاية 2019 في ولاية ورقلة حيث نلاحظ انه هناك تذبذب في تتطور معدلات الوفيات بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة , حيث انتقل من3,44% الى 3,77% وهذا سنة 2008 الى 2009 وبعد هذه السنة الاخيرة استمر في الانخفاض الى غاية سنة 2014 الذس قدر ب 3,58% ليعاود الارتفاع مجددا اين وصل سنة 2018 الى 3,77%.

ويمكن تفسير هذا التذبذب في تطور معدلات الوفيات بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة بحيث يرجع الارتفاع الى كثرة حوادث المرور التي تفتك المرتبة الاولى وكذا التدهور الصحي وعدم توافق المراكز الصحية للولاية من حيث الاستيعاب التي تشهد اكتظاظ كبير خاصة في مراكز التوليد , ويعود الانخفاض في معدلات الوفيات الى تتطور المنظومة الطبية واتساع رقعة العيادات الخاصة للتكفل الجيد بالأطفال الرضع وتحسن الوضع الاقتصادي والصحي للولاية والتطبيق الصارم للقوانين واستعمال الردع للمخالفين

الذي تنجر عنه الحد من حوادث المرور بالإضافة الى المجتمع المدني الذي يساهم في نشر الثقافة المرورية في الولاية .

تطور معدلات وفيات الاطفال الرضع في ولاية ورقلة من سنة 2008الى غاية 2019

شكل رقم 09 تطور معدلات وفيات الاطفال الرضع في ولاية ورقلة

جدول رقم 09 تتطور عدد وفيات الاطفال الرضع في ولاية ورقلة من سنة 2008 الى 2019

السنوات	وفيات الاطفال الرضع	معدل وفيات اطفال الرضع ‰
2008	458	29,28
2009	499	30,50
2010	548	32,00
2011	542	31,43
2012	497	27,57
2013	436	23,52
2014	499	24,28
2015	500	23,21
2016	459	20,91
2017	485	21,79
2018	475	20,63
2019	545	24,36

المصدر: (من إعداد الطالب المصدر الديوان الوطني للإحصائيات ومديرية البرمجة والميزانية)

يوضح الشكل رقم تطور معدلات وفيات الاطفال الرضع اقل من سنة في ولاية ورقلة خلال الفترة مابين 2008 الى غاية 2019 , حيث قدر سنة 2008 حوالي 29.28‰ وارتفع الى سنة 2010 اين وصل 32.00‰ وبعده انخفض واستمر في الاخفاض طيلة فترة الدراسة اين بلغ سنة 2014 الى 24.28‰ ووصل سنة 2018 الى 20.63‰ .

نفسر هذا الانخفاض في معدلات وفيات الاطفال بتحسن الظروف الصحيةوالطبية للولاية من خلال تقديم خدمات صحية لرعاية الام والطفل اثناء وبعد فترة الولادة .

تتطور معدل الزيجات في ولاية ورقلة من سنة 2008 إلى غاية 2019

جدول رقم 04 حول تتطور معدل الزيجات في ولاية ورقلة

السنوات	عدد الزيجات	معدل الزواج‰
2008	4946	**8,42**
2009	4674	**8,23**
2010	4946	**8,51**
2011	5307	**8,92**
2012	5528	**9,09**
2013	6009	**9,67**
2014	6089	**9,60**
2015	5732	**8,86**
2016	5707	**8,65**
2017	5694	**8,45**
2018	5554	**8,08**
2019	5293	**7,55**

شكل رقم 04 حول تتطور معدل الزواج في ولاية ورقلة

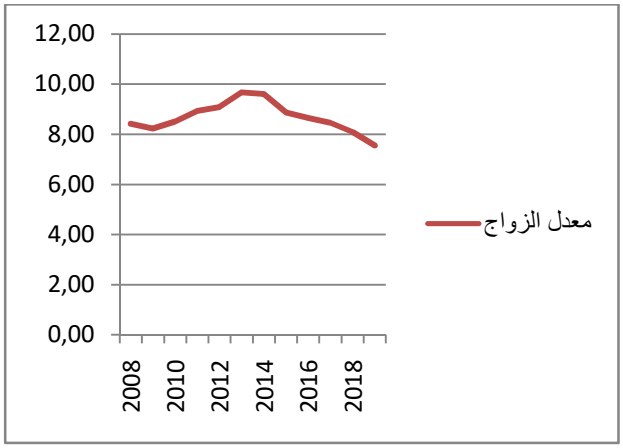

المصدر: (من إعداد الطالب المصدر الديوان الوطني للإحصائيات ومديرية البرمجة والميزانية)

تعتبر ظاهرة الزواجية من اهم الظواهر الديموغرافية التي تستوجب على الدولة معرفتها وتحديد قيمتها .

وللتوضيح اكثر الجدول رقم 04 يبين لنا تتطور عدد الزيجات في ولاية ورقلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2008-2019 , حيث نلاحظ ان عدد الزيجات في ارتفاع من سنة 2008 الى غاية سنة 2014 الذي قدر على التوالي ب 4946 الى 6089 حالة زواج وبعد هذه السنة استمر في الانخفاض الى غاية سنة 2019 اين وصل 5293 حالة زواج .

ويوضح لنا الشكل رقم 04 جليا هذا التغير في معدلات الزواج اين قدر سنة 2008 ب 8,42% وارتفع الى 9,60% وهذا سنة 2014 , لينخفض هذا المعدل ويستمر في الانخفاض طيلة بقية فترة الدراسة اين وصل سنة 2019 الى 7,55% .

الارتفاع كان نتيجة الوضع الاقتصادي وتوفر مناصب الشغل للشباب الذي يساهم بشكل كبير في ارتفاع عدد الزيجات بسبب الاستقرار المالي للشباب الذي بدوره يحفز على الاستقرار العائلي , اما الانخفاض فكان نتيجة عدة عوامل منها الازمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد والتي كان لها تأثير من خلال تقليص فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة , بالاضافة الى كل ذلك ارتفاع سن الزواج للجنسين معا نتيجة خروج المراة للعمل والسنوات التي تقضيها في الدراسة والتكوين **للولوج إلى سوق العمل** .

ملخص الفصل :

يقوم النمو السكاني على ثلاث محددات تتحكم في اتجاه تغيره وهي : المواليد –الوفيات –الهجرة هذه المكونات الرئيسية التي تحدد منحى النمو الديموغرافي في ولاية ورقلة قمنا باستعراضها في هذا الفصل حتى يتسنى لنا معرفة واقع السكان في ورقلة حيث اظهرت نتائج التحليلات ان حجم السكان في ولاية ورقلة خلال الفترة مابين 2008 الى غاية 2019 اخذ منحى تصاعديا حيث ارتفع من 561319 نسمة سنة 2008 ليصل سنة 2012 الى 615276 نسمة حيث واصل الارتفاع طيلة فترة الدراسة اين بلغ سنة 2019 الى 708463 نسمة بزيادة قدرها 147144 نسمة خلال العقد الاخير بمعدل حوالي 13367 سنويا

كما سجلت تذبذب في معدلات الوفيات وانخفاض وفيات الاطفال الرضع وارتفاع عدد المواليد وحالات الزواجية

القسم الثاني الجانب

التطبيقي للدراسة

الفصلالثالث:

تحليل بيانات الدراسة ونتائجه

تمهيد

جاء هذا الفصل لعرض بيانات الدراسة وتحليلها بما يتناسب مع طبيعة المنهج العلمي القائم في مجال علم السكان، ومن هنا تم عرض في هذا الجانب كل من البيانات اللازمة، حول موضوع الدراسة ومنه تم التوصل إلى نتائج الدراسة التي تحاكي طبيعة الواقع المدروس .

وعلى هذا الأساس تم تنظيم هذا الفصل إنطلاقا من ما تم جمعه من مادة معرفية وعلمية حول الموضوع كمجال يسهم في إثراء هذا الأخير .

أولا: عرض وتحليل ومناقشة والفرضيات:

1. عرض وتحليل الفرضية الجزئية الاولى

- يوجد اختلاف بين التوزيع الجغرافي للسكان والتوزيع الجغرافي للجرائم .

التوزيع الجعرافي للسكان في الاقاليم الكبرى لولاية ورقلة خلال الفترة 2013-2018

تقع ولاية ورقلة في جنوب شرق البلاد على مساحة 163230 كلم^2 تعتبر احدى احد المجمعات الادارية في البلاد .

تحدها من الشمال ولاية الجلفة ,بسكرة ,الوادي .من الشرق دولة تونس ,من الجنوب ولاية اليزي وتمنراست , من الغرب ولاية غرداية لديها 21 بلدية و 10 مقاطعات.

تتربع على ثلاث اقاليم رئيسية : ورقلة –تقرت – حاسي مسعود

تم تقسيم الاقاليم الكبرى لولاية ورقلة تماشيا والتقسيم الإداري لقطاع الاختصاص كل محكمة وهذا ليتسنى لنا دراسة العلاقة الجغرافية بين السكان والجريمة وهي كالتالي :

محكمة ورقلة تضم: ورقلة –سيدي خويلد –انقوسة –حاسي بن عبد الله-الرويسات -عين البيضاء

محكمة تقرت تضم :تقرت –تماسين –المقارين –الزاوية –بلدة عمر –العالية –الحجيرة-تبسبست-الطيبات-منقر-النزلة-سيدي سليمان-بالناصر.

محكمة حاسي مسعود تضم: حاسي مسعود-البرمة

خريطة ولاية ورقلة توضح مناطق تمركز الاقليم الكبرى للولاية

خريطة توضح تطور السكان في إقليم ورقلة

جدول رقم 6 تطور عدد السكان في اقليم ورقلة

السنوات	السكان	م ,ن السكان%
2013	271253	
2014	276304	**1,86**
2015	281470	**1,87**
2016	286755	**1,88**
2017	292162	**1,89**
2018	297696	**1,9**

شكل رقم 6 تطور عدد السكان في اقليم ورقلة

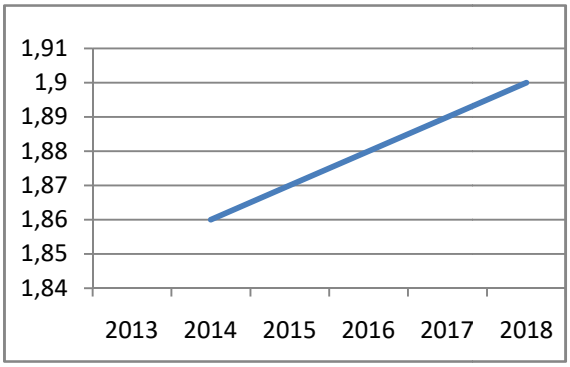

المصدر :من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ومديرية البرمجة والميزانية لولاية ورقلة

طريقة حساب معدل النمو السكاني لسنة 2014

$$\mathbf{x}\ x = \frac{\mathbf{100}*(\text{عدد السكان سنة}\mathbf{2014}-\text{السكانعدد سنة}\mathbf{(2013})}{\text{السكانعدد سنة}\mathbf{2013}}$$

تطبيق عددي

$$\% \ 1.86= \qquad x = \frac{(271253-276304)*100}{271253}$$

يعد إقليم ورقلة من بين الأقاليم التي تتمتع بتوفر الخدمات والمرافق العمومية للولاية باعتبارها عاصمة الولاية , وهذا مما ساهم في تطور السكان .

وهذا ما يوضحه الشكل رقم 06 الذي يبن تطور معدلات النمو خلال الفترة مابين 2013 إلى غاية 2018 ، حيث امتاز هذا المعدل بالارتفاع المنتظم والمستمر طيلة فترة الدراسة انتقل من 1,86% سنة 2014 إلىأن وصل إلى 1,9% سنة 2018.

كما ندعم دراستنا بالجدول رقم 06 الذي يوضح لنا الارتفاع المستمر في عدد السكان أين بلغ سنة 2013 حوالي 271253 نسمة واستمر في الارتفاع طيلة فترة الدراسة أين قدر عدد السكان سنة 2018 حوالي 297696 نسمة .

وهذا الارتفاع راجع إلى الهجرة الوافدة إلى عاصمة الجنوب وارتفاع عدد المواليد لكثرة الزيجات واستقرار المهاجرين لتوفر مناصب العمل وتحسن الوضع الاقتصادي الذي ساهم بشكل كبير أيضا .

– تطور السكان في إقليمتقرت

.جدول رقم 07 تطور معدل نمو سكاني في إقليمتقرت.شكل رقم 07 تتطور معدل نمو سكاني في إقليمتقرت

السنوات	السكان	م ن السكاني
2013	303137	
2014	309979	**2,257**
2015	316985	**2,260**
2016	324159	**2,263**
2017	331504	**2,266**
2018	339027	**2,269**

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ومديرية البرمجة والميزانية لولاية ورقلة

إن معرفة عدد سكان الإقليم يساهم بشكل كبير في عملية التخطيط التنموي لمختلف المشاريع ، حيث يوضح لنا الجدول رقم 07 تطور عدد السكان قس إقليمتقرت ولاية ورقلة من سنة 2013 إلى غاية 2018 حيث نلاحظ ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة ،أين قدر سنة 2013 ب 303137 نسمة مرورا بسنة 2016 أين بلغ 324159 نسمة والذي واصل الارتفاع إلى غاية 2018 أين وصل 339027 نسمة .

وللتوضيح أكثر الشكل رقم 07 الذي يظهر لنا ارتفاع معدل النمو السكاني على شكل خط مستمر ومنتظم أين بلغ 2,257% وهذا سنة 2013 فيما استمر هذا المعدل في الارتفاع ليصل الى 2,269% سنة 2018.

ويرجع ارتفاع عدد السكان في هذا الإقليمإلى التطور الصناعي والزراعي اللذان ساهما بشكل كبير في ارتفاع الهجرة الوافدة للإقليم وبالتالي زيادة عدد السكان وكذلك نتيجة تتطور القطاع الصحي وانخفاض وافيات الاطفال الرضع وزيادة عدد المواليد نتيجة ارتفاع عدد الزيجات كل هذه العوامل تعتبر من محددات النمو السكاني .

– تطور السكان في إقليم حاسي مسعود

جدول رقم 08 تطور النمو سكاني في إقليم حاسي مسعودشكل رقم 08 يوضح نمو سكاني في إقليم حاسي مسعود

حاسي مسعود		
السنوات	السكان	**م ,ن السكان**
2013	53287	
2014	54085	**1,49**
2015	54903	**1,51**
2016	55741	**1,53**
2017	56600	**1,54**
2018	57480	**1,56**

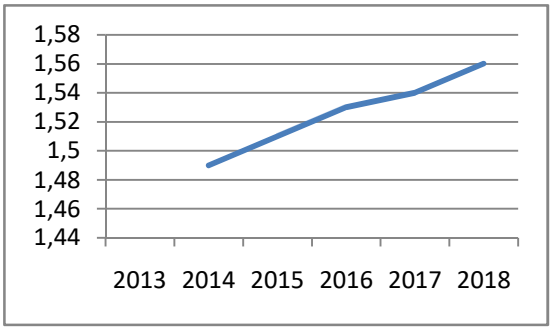

المصدر :من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ومديرية البرمجة والميزانية لولاية ورقلة

يعتبر اقليم حاسي مسعود القلب النابض للاقتصاد الجزائر عامة وللولاية خاصة حيث يعد من بين اكثر واهم المناطق الصناعية البترولية في ولاية ورقلة نظرا لأهمية الاقليم لابد من معرفة عدد سكان الاقليم وتتبع تطوراته .

في الشكل رقم :08 يوضح لنا تطور معدلات النمو السكاني في الفترة الممتدة من 2013 الى غاية 2018 , حيث نلاحظ ارتفاع في في وتيرة النمو بشكل منتظم اين كان سنة 2013 حوالي 1,49% ليرتفع الى 1,56% وهذا سنة 2018.

اما الجدول رقم :08 فيوضح لنا تتطور عدد السكان في إقليم حاسي مسعود في الفترة 2013-2018 أين قدر عدد السكان ب 53287 نسمة في سنة 2013 ليرتفع ويصل إلى 55741 نسمة في سنة 2016 ، ليواصل الارتفاع حتى سنة 2018 اين بلغ 57480 نسمة

وتعد عامل الهجرة من أهمالأسباب التي أدتإلى ارتفاع عدد السكان في الإقليم لكون المنطقة من أهم المناطق الجاذبة للسكان فهي منطقة صناعية بامتياز وهذا بحثا عن ظروف عمل جيدة التي تزيد من معدلات الزيجات نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي والمعيشي والصحي التي تساهم في ارتفاع معدلات المواليد .

– تطور السكان في الإقليم الكبرى لولاية ورقلة

شكل رقم 09 تطور السكان في أقاليم ورقلة

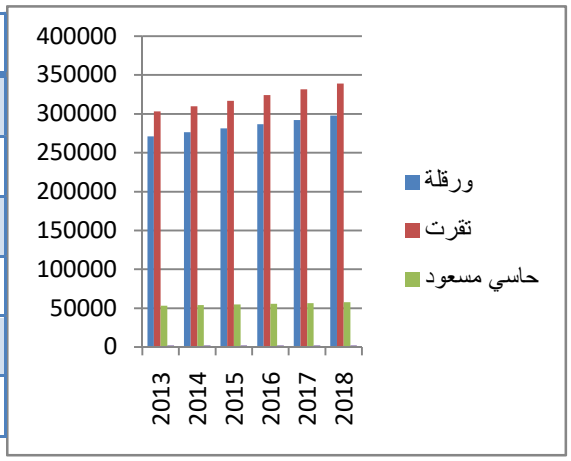

جدول رقم 09 تطور عدد السكان في أقاليم ورقلة

السنوات	حاسي مسعود	تقرت	ورقلة
2013	53287	303137	**271253**
2014	54085	295363	**276304**
2015	54903	316985	**281470**
2016	55741	324159	**286755**
2017	56600	331504	**292162**
2018	57480	339027	**297696**

المصدر :من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ومديرية البرمجة والميزانية لولاية ورقلة

يتوزع السكان في ورقلة حسب المناطق الجغرافية بصورة غير منتظمة .وذلك لعدة عوامل أهمها الاقتصادي حيث أن الكثافة ترتبط دائما بوجود مراكز الحضارية والمناطق الصناعية والبحث على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي حيث يبن الشكل رقم :(09) تتطور عدد السكان في الإقليم الثلاث لولاية ورقلة من سنة 2013 إلى غاية 2018 حيث نلاحظ أن تقرت تفوقت عدديا بزيادة قدرت 35890 نسمة طيلة فترة الدراسة من حيث نسبة السكان في الولاية مقارنة بإقليم ورقلة وحاسي مسعود تليها إقليم ورقلة

بزيادة قدرت 26443 نسمة ويحل في الأخير إقليم حاسي مسعود بزيادة قدرت 4193 نسمة من سنة 2013 إلى غاية 2018 .

تطور عدد الجرائم في الإقليم الكبرى لولاية ورقلة خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2018

إن معرفة عدد الجرائم في كل إقليم يكممنا من وضع خطط إستراتيجية والوقوف على أسباب والعوامل التي تؤدي إلى تغير في معدلات النمو الإجرامي وكذا وضع آليات لمواجهة والتصدي لهذه الآفات الاجتماعية.

تتطور الجرائم في إقليم ورقلة في الفترة مابين 2013-2018 :

جدول رقم 10 معدل نمو الجريمة في إقليم ورقلة

السنوات	عدد الجرائم	م,ن الجرائم%
2013	2247	
2014	4213	**87,49**
2015	3681	**-12,63**
2016	3353	**-8,91**
2017	2968	**-11,48**
2018	4902	**65,16**

شكل رقم 09 يوضح معدل نمو الجريمة في اقليم ورقلة

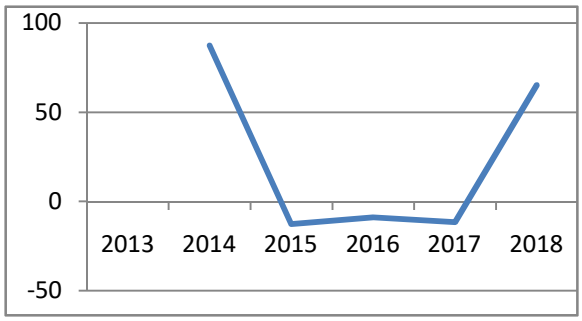

(إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المجلس القضائي بورقلة . المديرية الفرعية للإحصائيات والتحاليل.

طريقة حساب معدل النمو الاجرامي لسنة 2014

$$x = \frac{(\text{عدد الجرائم سنة } \mathbf{2014} - \text{الجرائمعدد سنة } \mathbf{2013}) * \mathbf{100}}{\text{الجرائمعدد سنة } \mathbf{2013}}$$

$$x = \frac{(4213-2247)*100}{2247} \qquad \text{تطبيق عدد} = \%87.49$$

من خلال قراءة البيانات الجدول رقم (10) والذي يبن تطور عدد الجرائم في اقليم ورقلة خلال السنوات 2013-2018 , حيث نلاحظ ارتفاع كبير سنة 2014 بلغ الى 4213 جريمة مقارنة بالسنة التي قبلها أين كانت في حدود 2247 جريمة وبعد سنة 2014 تراجعت نسبة الإجرام تدريجيا وبدأت في الانخفاض إلىإن وصلت سنة 2017 إلى 2968 جريمة .

وللتوضيح أكثراستعنا بالشكل البياني الذي يمثل تطور معدلات نمو الجريمة في إقليم ورقلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية 2018 حيث يظهر لنا جليا إن هذا المعدل ارتفع سنة 2014 أين بلغ 87,49% وهذا مقارنة بسنة 2013 في حين تراجع هذا المعدل وبدا في الانخفاض حتى سنة 2017 أين قدر 11,48 - % مقارنة بسنة 2016 إلا انه في سنة 2018 رجع للارتفاع مجددا أين وصل 65,16% مقارنة بسنة 2017.

والحديث على هذه التغيرات المتفاوتة في معدلات الإجرام في إقليم ورقلة كان سببها المداهمات التي تقوم بها أفرادالأمن المشتركة من سنة إلىأخرى وكذا ارتفاع معدلات البطالة والفقر نتيجة العشوائيات السكانية التي كان سببها الهجرة الوافدة للإقليم .

- تتطور الجرائم في إقليمتقرت في الفترة مابين 2013-2018

السنوات	عدد الجرائم	م,ن الجرائم

2013	1500	
2014	1830	**22**
2015	5012	**173,87**
2016	4856	**-3,11**
2017	4142	**-14,7**
2018	7544	**82,13**

جدول رقم 11 معدل النمو الجرائم في إقليمتقرت

شكل رقم 10 معدل النمو الجرائم في إقليم تقرت

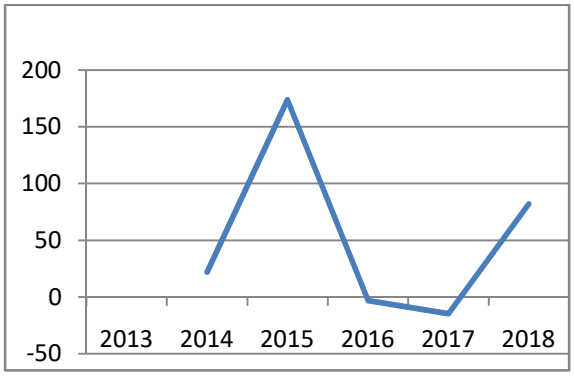

(إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المجلس القضائي بورقلة . المديرية الفرعية للإحصائيات والتحاليل

- يبن الشكل رقم(10) تطور معدلات نمو الاجرام في اقليم تقرت خلال الفترة 2013-2018 اذ يظهر لنا ان معدلات النمو الخاصة بالجريمة في هذا الاقليم كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة حيث قدر معدل نمو الجريمة في سنة 2014 ب 22 % مقارنة بسنة 2013 , اما في سنة 2015 فقد تضاعف هذا المعدل بصورة رهيبة قاربت المرتين قدر ب 173,78 % لينخفض بعدها سنة 2017 وصل الى 14,70 % مقارنة بسنة 2016 وفي سنة 2018 رجع هذا المعدل الى الارتفاع مجددا حيث قدر ب 82,13 % .

اما الجدول رقم (10) فيخص تطور عدد الجرائم في اقليم تقرت خلال الفترة الممتدة من 2013 الى غاية 2018 الذي سظهر لنا ان عدد الجرائم في سنة 2013 قدرت ب 1500 جريمة وانتقلت الى 5012 جريمة وهذا سنة 2015 واستمر الارتفاع في العدد الى غاية سنة 2018 اين بلغ 7544 جريمة .

يرجع هذا الارتفاع في عدد الجرائم والتذبذب في تغيرات معدلات نمو الجريمة بالمنطقة من سنة الى اخرى الى عدة عوامل منها الوضع الاقتصادي والتوزيع الغير العقلاني للثروات وركود المشاريع التنموية كل هذا يساهم بشكل أو بأخر في انتشار الجريمة نتيجة ردود افعل وسلوكيات عدوانية غير راضية بهذه الأوضاع.

تتطور الجرائم في إقليم حاسي مسعود في الفترة مابين 2013-2018 :

جدول رقم 12 تطور معدل الإجرام في إقليم حاسي مسعود

السنوات	عدد الجرائم	م,ن الجرائم
2013	788	
2014	875	**11,04**
2015	1217	**39,08**
2016	1012	**-16,84**
2017	1171	**15,71**
2018	829	**-29,2**

(إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المجلس القضائي بورقلة . المديرية الفرعية للإحصائيات والتحاليل

شكل رقم 11 تطور معدل الإجرام في إقليم حاسي مسعود

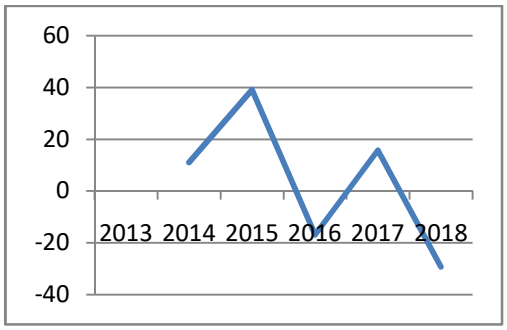

ضح الجدول رقم (12) تطور عدد الجرائم في إقليم حاسي مسعود خلال الفترة 2013-2018 , حيث قدر جريمة 788 سنة 2013 ليرتفع إلى 1217 جريمة سنة 2015 لينخفض مجددا بعد هذه السنة بقية سنوات الدراسة أين وصل إلى 829 جريمة خلال سنة 2018.

ولأكثر توضيح فيما يخص التذبذب في تغيرات معدلات الإجرام الذي يوضحه الشكل (12) لتطور معدلات نمو الإجرام في إقليم حاسي مسعود خلال فترة 2013-2018 , إذ نلاحظ أن معدل نمو الإجرام كان محصورا بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلىأخرى حيث قدر ب 11,04 % سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 , ليرتفع هذا المعدل سنة 2015 ليصل إلى 39,08 % مقارنة بسنة 2014،أما في سنة 2016

انخفض أين قدر 16,84 – % مقارنة بالسنة التي قبلها , ليرتفع من جديد في سنة 2017 اين بلغ 15,71 %, لينخفض مجددا وصل الى 29,2 –% وهذا سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

يرجع هذا التفاوت في معدلات الاجرام وتغيرها من سنة الى اخرى الى الظروف الاقتصادية للبلاد وباعتبارها منطقة صناعية تعد من أهم عوامل لجذب السكان التي ينتج عنها أحياء متفرقة تنتشر فيها مختلف الآفات الاجتماعية الفقر البطالة التي تنتج حتما ارتفاع معدلات الإجرام.

– تتطور الجرائم في أقاليم ولاية ورقلة في الفترة مابين 2013–2018 :

جدول 13 تطور عدد الجرائم في أقاليم ولاية ورقلةشكل 12 تطور عدد الجرائم في أقاليم ولاية ورقلة

السنوات	حاسي مسعود	تقرت	ورقلة
2013	788	1500	**2247**
2014	875	1830	**4213**
2015	1217	5012	**3681**
2016	1012	4856	**3353**
2017	1171	4142	**2968**
2018	829	7544	**4902**

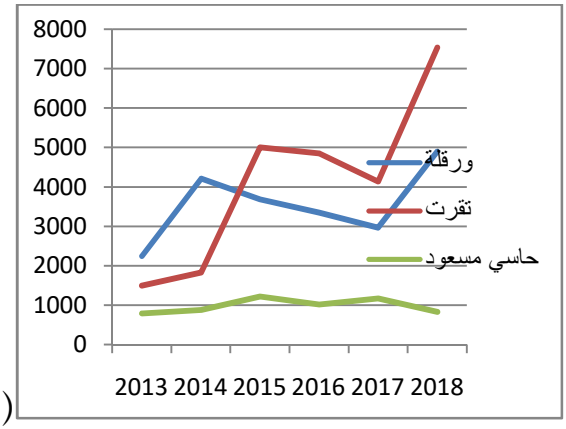

إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المجلس القضائي بورقلة . المديرية الفرعية للإحصائيات والتحاليل)

إن تفاوت الأرقام والنسب المسجلة في مختلف إقليم الولاية تدفعنا إلى الحديث حول العوامل المتحكمة في تغيرات معدلات الإجرام في الولاية ولعلى اغلبها السياسات التنموية المنتهجة من طرف الدولة غير متكافئة التي نتج عنها تكتلات السكانية عشوائية نتيجة الهجرة من الريف إلى الحضر بحثا عن واقع اقتصادي ومعيشي ملائم مم نتج عنها ارتفاع عدد الجرائم في الأحياء خاصة فيما يتعلق بجرائم الأفراد والشكل (12) الذي يبين تطور معدل الإجرام في الإقليم الثلاث لولاية ورقلة حيث نلاحظ ارتفاع معدلات الإجرام طيلة الفترة بسب التسرب المدرسي الذي يمس شريحة الشباب باعتباره أكثر عرضة للإجرام تتخللها طفرات

من سنة إلى أخرى حيث حدثت هذه التغيرات من سنة 2015 إلى غاية سنة 2017 نلاحظ انخفاضا في معدل النمو لي يرتفع سنة 2018 في كل من إقليم ورقلة وتقرت عكس إقليم حاسي مسعود الذي انخفض بهذه السنة نتيجة فتح مناصب عمل والحد من انتشار البطالة التي تعتبر من أهم عوامل انتشار الجريمة.

– عرض وتحليل الفرضية الجزئية الأولى :

– يوجد اختلاف بين التوزيع الجغرافي للسكان والتوزيع الجغرافي للجرائم .

بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS تحصلنا على النتائج التالية :

– إقليم حاسي مسعود :

الجدول رقم 14: معامل الارتباط بيرسون بين السكان والجريمة في اقليم حاسي مسعود

Corrélations[a]

		السكان	الجريمة
السكان	Corrélation de Pearson	1	.248
	Sig. (bilatérale)		.636
	N	6	6
الجريمة	Corrélation de Pearson	.248	1
	Sig. (bilatérale)	.636	
	N	6	6

a. الاقليم = حاسيمسعود

من خلال الجدول رقم 14 :

نلاحظ أن قيمةالارتباط تساوي $R=0.248$ وهي قيمة موجبة تدل على وجود ارتباط طردي ضعيف بين السكان والجريمة في هذا الإقليم وهذا انطلاقا من عدد المشاهدات $N=6$، والقيمة الاحتمالية

sig=0.636 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 حيث لا توجد علاقة دالة إحصائيا بين تزايد السكان وتنامي ظاهرة الجريمة ويرجع تزايد عدد الجرائم إلىأسبابأخرى منها البطالة والتسرب المدرسي والفقر ونقص التغطية الأمنية نظرا لاتساع رقعة الجغرافية للإقليم الذي تربطه حدود مع دول أخرى والتي تكثر فيها جرائم التهريب وصعوبة السيطرة على هذا الإقليم لصعوبة المناخ وكثرة التضاريس الوعرة .

– إقليمتقرت:

الجدول رقم 15: معامل الارتباط بيرسون بين السكان والجريمة في إقليم

Corrélations[a]

		السكان	الجريمة
السكان	Corrélation de Pearson	1	.881*
	Sig. (bilatérale)		.020
	N	6	6
الجريمة	Corrélation de Pearson	.881*	1
	Sig. (bilatérale)	.020	
	N	6	6

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

a. الاقليم = تقرت

يتبين لنا من خلال ملاحظة الجدول رقم 15إن قيمة الارتباط R=0.881 وهي قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية قوية بين تزايد السكان وتنامي ظاهرة الجريمة وانطلاقا من عدد المشاهدات N= 6 سنة ، كما نلاحظ أن قيمة sig=0.020 وهي اقل من مستوى المعنوية وبالتالي توجد دلالة إحصائية بين السكان والجريمة أي انه كلما زاد السكان زادت الجريمة في هذا الإقليم.

– إقليم ورقلة :

الجدول رقم 16 : معامل الارتباط بيرسون بين السكان والجريمة في إقليم ورقلة

Corrélations[a]

		السكان	الجريمة
السكان	Corrélation de Pearson	1	.605
	Sig. (bilatérale)		.204
	N	6	6
الجريمة	Corrélation de Pearson	.605	1
	Sig. (bilatérale)	.204	
	N	6	6

a.الاقليم = ورقلة

من خلال الجدول رقم 16نلاحظأن معاملأن قيمة الارتباط R=0.605 وهي قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين تزايد السكان وتنامي ظاهرة الجريمة وانطلاقا من عدد المشاهدات N= 6 سنة , كما نلاحظ إن قيمة sig=0.204 وهي اكبر من مستوى المعنوية sig=0.05، وبالتالي لا توجد دلالة إحصائية بين السكان والجريمة في إقليم ورقلة وترجع تزايد معدلات الإجرامإلىأسبابأخرى لكون المنطقة منطقة عبور لنقل وتهريب الممنوعات بالإضافة إلى التجمعات السكانية التي تكثر فيها الآفات الاجتماعية من بطالة وفقر ولا ننسى نصيب التسرب المدرسي وعدم التكفل بهذه الفئة من خلال توفير مناصب الشغل أوإدماجهم في تكوينات مهنية للحد من ظاهرة البطالة والاستفادة من الطاقة الشابة للإقليم.

– إقليم ولاية ورقلة :

الجدول رقم 17: معامل الارتباط بيرسون بين السكان والجريمة في اقليم ورقلة .

Corrélations[a]

		السكان	الجريمة

السكان	Corrélation de Pearson	1	.820*
	Sig. (bilatérale)		.046
	N	6	6
الجريمة	Corrélation de Pearson	.820*	1
	Sig. (bilatérale)	.046	
	N	6	6

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

a.الاقليم = الولاية

من خلال الجدول رقم **17** نلاحظ أنمعاملأن قيمة الارتباط R=0.820، وهي قيمة موجبة تدل على وجود علاقة طرديه قوية بين تزايد السكان وتنامي ظاهرة الجريمة وانطلاقا من عدد المشاهدات N= 6سنة ،كما نلاحظ أن قيمةsig=0.0 46 وهي اكبر من مستوى المعنوية sig=0.05 وبالتالي توجد دلالة إحصائية بين السكان والجريمة في ولاية ورقلة , وبالتالي توجد علاقة بين تزايد النمو السكاني وتفشي ظاهرة الجريمة في ولاية ورقلة

2.عرض وتحليل الفرضية الجزئية الثانية

- يؤثر السن إيجابا على تفشي ظاهرة المخدرات في الوسط الشبابي .

الشكل رقم 14 تطور عدد المتهمين في قضية المخدرات **الجدول رقم 18 تطور عدد المتهمين في قضية المخدرات حسب الفئات العمرية خلال الفترة 2014-2018**

	2014	2015	2016	2017	2018
اقل من 18	5	2	1	6	3
من 18 الى 25	82	103	111	128	127
من 26 الى 35	154	159	163	147	124
من 36 الى 45	76	59	46	57	100
من 45 الى 55	15	19	11	13	20
اكثر من 55	2	0	3	5	2

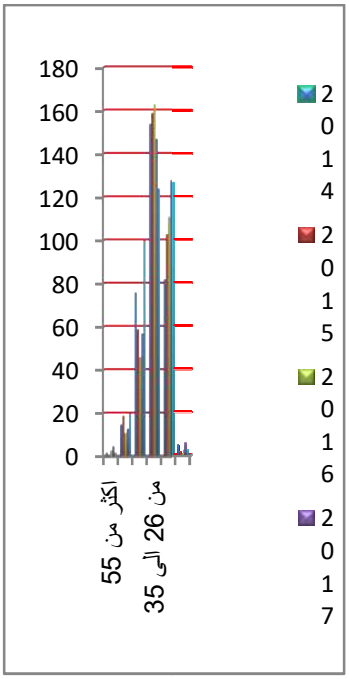

(إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المجلس القضائي بورقلة . المديرية الفرعية للإحصائيات والتحاليل)

الشكل رقم 14 يمثل تطور عدد المتهمين في قضية المخدرات حسب الفئات العمرية خلال الفترة من سنة 2014 إلى غاية 2018 حيث تظهر لنا جليا أن الفئات المعنية الأكثر ولوجا إلى هذا العالم هي على التوالي من 26 إلى 35 تليها من 18 إلى 25 سنة وبعدها من 36 إلى 45 سنة إذ تعتبر الفئة الشبابية هي الأكثر عرضة لهذه النوع من الجرائم من حيث الاستهلاك نظرا للظروف المعيشية الصعبة والهروب من الواقع وعدم تحمل المسؤولية الاجتماعية وكذا من ناحية المتاجرة لتحقيق الربح السريع ومواكبة أفراد جيله .

من اجل معرفة تأثير السن على تفشي ظاهرة المخدرات في الوسط الشبابي و تأكيد ما تم التوصل إليه من خلال القراءة الإحصائية الوصفية للجدول رقم ..... وجب القيام بالاختبار الإحصائي المناسب لذلك، يستحسن دائما الاعتماد غلى الاختبارات الإحصائيةالمعملية لمصداقية نتائجها و لكن لتعذر توفر شروط و

فرضيات استعمالها تم اللجوء إلى الاختبارات اللامعلمية كبديل، هذه الملاحظة سارية على بقية الاختبارات الإحصائية الموالية.

تم الاستعانة في المعالجة الإحصائية لهذه الفرضية بالاختبار اللامعلمي فريدمان والذي يقوم على مقارنة الوسائط بحكم وجود خمسة عينات مرتبطة فيما بينهما (كل سنة تعتبر مجموعة جزئية أو عينة).

الاختبار اللامعلمي فريدمان قائم على الفرضيتين البحثيتين الصفرية و البديلة، بحيث تفيد الفرضية الصفرية بتساوي وسائط الأعمار بدلالة سنوات الملاحظة بينما الفريضة البديلة تنص على عدم تساوي الوسائط أو على الاقل يختلف احد الوسائط عن البقية، نعبر عن الفرضيتين المذكورتين اختصارا على النحو التالي:

H0=m1=m2=m3=m4=m5

H1=m1≠m2≠m3≠m4=m5

m : الوسيط (على الأقل احد الوسائط تختلف عن البقية)

بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS تحصلنا على المخرجين التاليين:

الجدول رقم 19 : الاختبار اللامعلمي فريدمان

Test de Friedman

Rangs

	Rang moyen
	:

2014	3,42
2015	3,50
2016	2,50
2017	2,67
2018	2,92

- الرتبة المتوسطة Rang moyen

المخرج الاول: يوضح الاحصاءات الوصفية الخاصة برتب الفئات العمرية للأفراد المتهمين بدلالة سنوات الملاحظة، بحيث نلاحظ ان الرتبة المتوسطة لسنة 2014 قدرت ب 3.42 فيما قدرت سنة 2015 بالقيمة 3.50 , اما سنة 2018 فقد بلغت الرتبة المتوسطة للفئات العمرية قيمة 2.92 .

الجدول رقم 20 : الاختبار اللامعلمي فريدمان

Tests statistiques[a]

N	6
Khi-deux	1,916
ddl	4

Sig. asymptotique	,751

a. Test de Friedman

من خلال المخرج الثاني: نلاحظ ان قيمة احصائية كاف مربع المحسوبة نتجت بالقيمة 1.916 وهذا انطلاقا من عدد المشاهدات N=6 , اما القيمة الاحتمالية فقد نتجت بالقيمة 0.751 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 , وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H0 , اي ان وسائط اعمار المتهمين متساوية بدلالة سنوات الملاحظة اذ انه لا يوجد اختلاف في المؤشر المدروس وعليه فان توزيع اعمار المتهمين في سنة 2014 هو نفسه توزيعها في بقية سنوات الملاحظة وبالتالي الاعمار التي تنتشر فيها الجريمة في 2014 هي نفسها في فترة الدراسة اذ يمكننا ان نقول ان الفرضية القائلة بان السن يؤثر إيجابا على تفشي ظاهرة المخدرات في الوسط الشبابي هي فرضية محققة.

3. عرض وتحليل الفرضية الجزئية الثالثة

- توجد علاقة بين الحالة الفردية وانتشار المخدرات في ولاية ورقلة.

الشكل رقم 15 تطور عدد المتهمين في قضية المخدرات حسب الحالة الفردية خلال الفترة 2014-2018

الجدول رقم 21 تطور عدد المتهمين في قضية المخدرات حسب الحالة الفردية خلال الفترة 2014- 2018

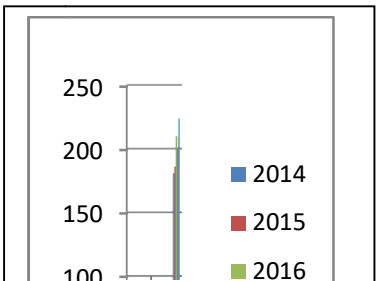

	2014	2015	2016	2017	2018
بطال	181	186	210	201	224
عمال ومستخدمين	45	37	16	25	32
موظفين	24	3	0	6	8
اعمال حرة	43	40	54	100	88
طلبة	10	2	1	5	6
اصناف اخرى	31	74	44	29	18

(إعداد الطالب اعتمادا على معطيات المجلس القضائي بورقلة . المديرية الفرعية للإحصائيات والتحاليل

الشكل رقم 15: يمثل تتطور عدد المتهمين في قضية المخدرات حسب الحالة الفردية خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018 ، حيث نلاحظ إنالأكثر ولوجا إلى عالم المخدرات هم فئة البطالين تليها أعمال الحرة لكن بنسب اقل من البطالين ، ثم تأتي بعدها باقي أصنافأخرى للمهن إذ تعتبر البطالة من أهمالأسباب التي تؤدي انتشار ظاهرة المخدرات سواء من المتاجرة حيث الجانب المادي إذ تعبر مكسب مالي سريع ومربح ،أو من الاستهلاك وهذا لتجنب الواقع والظروف المزرية وتحقيق النشوة في نظر الشباب .

لمعرفة هل هناك علاقة بين الحالة الفردية و تفشي ظاهرة المخدرات في ولاية ورقلة , تم الاستعانة بالاختبار لا معلمي **Friedman** والذي ينص على أن تكون العينات المدروسة مرتبطة فيما بينهما كما لدينا في هذا الحالة (كل سنة تعتبر مجموعة جزئية او عينة) , كما؟؟؟؟؟ على مقارنة الوسائط

يتوجب علينا عند اختيار الاختبار اللامعلمي فريدمان توظيف فرضيتين،أولا الصفرية تقوم على تساوي وسائط الأعمار بدلالة سنوات المشاهدة , ثانيا البديلة تنص على عدم تساوي الوسائط أو على الأقل يختلف احد الوسائط عن البقية، وتأخذ الفرضيتين المذكورتين سالفا الصيغة التالية:

توظيف الاختبار اللامعلمي فريدمان :

H0=m1=m2=m3=m4=m5

H1=m1≠m2≠m3≠m4=m5

m : الوسيط (على الأقل احد الوسائط تختلف عن البقية)

بالاعتماد على الرنامج الاحصائي SPSS تحصلنا على النتائج التالية :

Test de Friedmanجدول رقم 22

Rangs

	Rang moyen :
2014	3,50
2015	3,00
2016	2,33
2017	2,67

2018	3,50

: الرتبة المتوسطة Rang moyen

المخرج الأول: يبين لنا الإحصاءات الوصفية الخاصة برتب الفئات العمرية للأفراد المتهمين بدلالة السنوات المشاهدة ، اذ يظهر انه هناك تذبذب في قيمة الرتبة المتوسطة للفئات العمرية حيث سجلت سنة 2014 قدرت الى 3.50 , اين انخفضت هذه القيمة سنة 2016 قدرت 2.33 , كما سجلنا ارتفاع طفيف اين وصلت سنة 2017 قيمة2.67 الى غاية 2018 اين رجعت الى 3.50 وهي القيمة المسجلةسالفا سنة 2014.

الجدول رقم 23: الاختبار اللامعلمي فريدمان

Tests statistiques[a]

N	6
Khi-deux	2,533
ddl	4
Sig. asymptotique	,639

a. Test de Friedman

من خلال المخرج الثاني: انطلاقا من عدد المشاهدات N=6 نلاحظ ان قيمة احصائية كاف مربع المحسوبة ظهرت بالقيمة 1.916 , والقيمة الاحتمالية sig=0.639 نتجت وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية **H0** , بحيث ان توزيع الحالة الفردية في الجتمع الاول هو مشابه لتوزيع الحالة الفردية في باقي المجتمعات أي السنوات اذ لا يوجد اختلاف في الوسائط ,ومنه نستنتج ان جريمة المخدرات تكثر في فئة البطالين وتنقص في الفئات الاخرى وعليه فان فرضية وجود علاقة بين الحالة الفردية وانتشار المخدرات في ولاية ورقلة محققة.

النتائج

من خلال الدراسة التي قمنا بها عن النمو السكاني وتنامي ظاهرة الاجرام في ولاية ورقلة توصلنا الى النتائج التالية :

عدد السكان في ولاية ورقلة في سجل ارتفاعا ملحوظا طيلة فترة الملاحظة من سنة 2008 الى غاية سنة 2019 وهذا راجع الى ارتفاع في عدد المواليد والزيجات وانخفاض عدد الوفيات وفيات الاطفال الرضع ناتج عن تحسن الوضع الاقتصادي والصحي والاجتماعي للولاية اضافة الى توافد عدد كبير من المهاجرين باعتبار الولاية قطب صناعي وهو من اهم اسباب جذب السكان .

هناك ارتباط قوي بين التوزيع الجغرافي للسكان والتوزيع الجغرافي للجرائم في ولاية ورقلة من خلال علاقة طرديه بحيث انه كلما زاذ حجم السكان زاد معدل الاجرام في الولاية واقليم تقرت اكثر تعبيرا لهذه العلاقة اما اقليمي ورقلة و حاسي مسعود فراجع لأسباب اخرى مثل البطالة والتسرب المدرسي اضافة الى ان اقليم حاسي مسعود منطقة حدودية تكثر فيها جرائم التهريب .

- تأثير السن على تفشي ظاهرة تنامي المخدرات بحيث ان الفئة الشبابية هي الاكثر ولوجا لعالم المخدرات .

- تأثير الحالة الفردية على تفشي ظاهرة المخدرات حيث تفيد ان هاجس البطالة تشكل خطر كبير على ارتفاع هذه الظاهرة أي انه كلما زادت البطالة ارتفعت نسبة جرائم المخدرات سواء الاستهلاك او المتاجرة .

خاتمة

الخاتمة

على أمل معرفة مدى تأثير لنمو السكاني على استفحال ظاهرة الجريمة نخص بالذكر المخدرات خلال الفترة 2014 إلى 2018 في ولاية ورقلة .

من خلال رؤية تحليلية لتطور نمو السكان وكذا النمو الإجراميأكدت انه هناك علاقة طرديه بين التوزيع الجغرافي للسكان والجرائم في الولاية خاصة إقليمتقرت والتغيرات التي حدثت في عدد المتهمين في قضايا المخدرات الترويج والاستهلاك أظهرت النتائج أن النمو السكاني يتماشى وحجم الخطر الذي يمس أعظم طاقات الولاية وهي الطاقة الشبابية في اشرف ما يملكه ألا وهو العقل إلى جانب الانحلال الأخلاقي لدى فئة الشباب كان نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تمر بها الولاية،إضافةإلىأن الحالة الفردية للإنسان وعامل السن يؤثران بشكل ايجابي على ظاهرة المخدرات .

إن النتائج التي أسفرت عنها الإحصائيات تبين أن الظاهرة مرضية بالمجتمع و ينبغي علاجها فورا لأن التراخي في إيجاد الحلول لا يخدم الولاية . و نحن كدارسين قد أدرجنا بعض الاقتراحات التي نراها عملية في الوقت الراهن و نأمل أن يؤخذ بها من قبل المسؤولين المقررين في هرم السلطة. كما نركز في الأخير على ضرورة تكاتف الجميع، كل من موقعه لدفع هذه الآفة الخطيرة عن أبنائنا، لأنهم مستقبل هذه الأمة و خيرها الآجل بحول الله تعالى.

الاقتراحات

من خلال دراستنا توصلنا إلىإن ارتفاع عدد السكان يرافقه ارتفاع في عدد الجرائم وبالتالي :

- توسيع المناطق العمرانية ومحاربة التكتلات السكانية التي تكثر فيها كل أنواع الجرائم.

- التكفل التام بالفئات الشابة من خلال توفير تربصات وتكوينات وإدماجهم في الحياة المهنية.

تطوير وتنمية مختلف القطاعات وفتح الاستثمار لخلق فرص العمل والحد من ظاهرة البطالة.

الاهتمام بحل المشاكل الاجتماعية والنفسية المؤدية لتعاطي المخدر قبل تأزم الموقف من قبل الأهل و المقربين من الشخص المحاصر بالمشاكل، ثم من طرف الدولة إذا تعذر على الأهل ذلك، أو كان فوق استطاعتهم.

رفع العقوبات إلى أقصى ما يمكن بخصوص إدخال المواد المخدرة إلى التراب الوطني مهما كانت الكمية بمجرد إثبات الإدانة.

- الاستفادة من الخبرات العالمية من الدول الرائدة في مجال مكافحة المواد المخدرة .

إجراء دراسات وبائية جدية من أجل حصر واقع المشكلة و موقعها لتحديد آليات المكافحة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

قائمة المصادر المراجع

أولا: قائمة المصادر

- الديوان الوطني لإحصاء , ديموغرافية الجزائر 2007, الجزائر 2008 .

الديوان الوطني لإحصاء , ديموغرافية الجزائر 2008, الجزائر 2009 .

الديوان الوطني لإحصاء , ديموغرافية الجزائر 2009, الجزائر 2010

الديوان الوطني لإحصاء , ديموغرافية الجزائر 2010, الجزائر 2011

الديوان الوطني لإحصاء , ديموغرافية الجزائر 2011, الجزائر 2012 .

الديوان الوطني لإحصاء , ديموغرافية الجزائر 2012, الجزائر 2013 .

الديوان الوطني لإحصاء , ديموغرافية الجزائر 2013, الجزائر 2014 .

الديوان الوطني لإحصاء , ديموغرافية الجزائر 2014, الجزائر 2015 .

الديوان الوطني لإحصاء , ديموغرافية الجزائر 2015, الجزائر 2016 .

الديوان الوطني لإحصاء , ديموغرافية الجزائر 2016, الجزائر 2017 .

الديوان الوطني لإحصاء , ديموغرافية الجزائر 2017, الجزائر 2018 .

الديوان الوطني لإحصاء , ديموغرافية الجزائر 2018, الجزائر 2019 .

الديوان الوطني لإحصاء , ديموغرافية الجزائر 2019, الجزائر 2020 .

مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

المجلس القضائي لولاية ورقلة

ONS , ANNUAIRE SETATISTIQE2008,**willaya d´Ourgla2009**

ONS , ANNUAIRE SETATISTIQE2009,**willaya d´Ourgla2010**.

ONS , ANNUAIRE SETATISTIQE2010,**willaya d´Ourgla2011**.

ONS , ANNUAIRE SETATISTIQE2011,**willaya d´Ourgla2012**.

ONS , ANNUAIRE SETATISTIQE2012,**willaya d´Ourgla2013**.

ONS , ANNUAIRE SETATISTIQE2013,**willaya d´Ourgla2014**.

ONS , ANNUAIRE SETATISTIQE2014,**willaya d´Ourgla2015**.

ONS , ANNUAIRE SETATISTIQE2015,**willaya d´Ourgla2016**.

ONS , ANNUAIRE SETATISTIQE2016,**willaya d´Ourgla2017**.

ONS , ANNUAIRE SETATISTIQE2017,**willaya d´Ourgla2018**.
ONS , ANNUAIRE SETATISTIQE2018,**willaya d´Ourgla2019**.

– ثانيا: قائمة الكتب والمراجع

1. الحسن إحسان مُحَّد، علم الإجرام، د د ن، بغداد، 2001.
2. سبأ العمري، ملخص لوحدة السكان، متوفر pdf[1] ، منطقة أم القيوين التعليمية ، دس .
3. السيد على الشتا، **علم الاجتماع الجنائي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987 .
4. علي بن عبد الرحمن الحذيفي، **المخدرات وأثرها على الفرد والمجتمع**، بوابة الحرمين الشريفين،محاضرة في المسجد النبوي، 1431/1/15.
5. الفروق للقرافي، **فهرس تحليلي لقواعد الفروق السنية في الأسرار الفقهية**، ج1 .
6. فريد روابح، محاضرات في القانون الجنائي العام، جامعة لمين دباغين.
7. لسان العرب لابن منظور، باب الخاء، ج4.
8. لمحمد أديب السلاوي الطبعة الأولى.**المخدرات في المغرب وفي العالم**، 1997.

ثالثا: المجلات والأطروحات العلمية

1. تحليل حالة السكان دليل مفاهيمي، صندوق المم المتحدة، 2010.
2. **دراسة أثر التركيب السكاني للمدن الأردنية،(2011) لـ موسى سمحة، مجلة دمشق .**
3. حارث صاحب محسن، دور المدرسة في مكافحة الادمان على تعاطي المخدرات، مجلة كلية الأدب، ع 77، العراق، ب س ن.
4. أولاد سالم نسيمه، واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير لولاية ورقلة ،-2009 2000رسالة لنيل شهادة ماستر في الديموغرافيا، ورقلة، ،2013.
5. سبأ العمري، ملخص لوحدة السكان، منطقة أم القيوين التعليمية ، دس .
6. نورة عمارة، النمو السكانية والتنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة ، الجزائر، 2012.

– المصادر الإلكترونية

1.إحصائيات حول الجريمة في المجتمع الجزائري، متوفر على Al-ain.com ، زمن التصفح 20:30، تاريخ التصفح 2018/8/13

2. الجريمة في الجزائر،متوفر على ar.knoema.co ، زمن التصفح 21:56، تاريخ التصفح، 2018/8/13